التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

الكرامة... لن تُنال إلا باستعادة الإرادة

انعكاسات القانون 58 على الأسرة والمجتمع في تونس

التحرير — الأحد 08 صَفر 1444هـ الموافق لـ 04 سبتمبر 2022 م العدد 406 الثمن 1000 م — التحرير

هكذا تتفرد بريطانيا

برسم الخيارات الطاقية لتونس

هل تشكيل حكومة ثالثة ينهي النزاع في ليبيا؟

الرئيس الفرنسي ماكرون يبحث عن حل لأزمته الاقتصادية في المكان الخطأ

كلمة العدد

الكرامة... لن تُنال إلا باستعادة الإرادة

هل يدرك سدنة الدولة الوطنية القائمين على الشأن العام، وكل من تولى يوما أمرا من أمور الناس في ظل هذا النظام الذي فرض عليهم، حدود الفضيحة التي أوقعوا البلاد فيها، والعالم يشهد هذه السلسلة من حالات الهجرة الجماعية التي لا تكاد تنتهي، رغم تكرار حالات المآسي التي تصاحبها؟ ورغم صور وأنباء الإهانات التي يتعرض لها أبناؤنا من قبل رجال الأمن والحدود في البلاد المقصودة، أو الظروف التي تفرض عليهم في تلك البلدان من أجل تحقيق بعض الحلم الذي سكن عقولهم، صار القول الشائع على ألسنة المتهافتين على الهجرة إلى خارج البلاد أن الموت بين أمواج البحار واقتحام مجاهيل الحياة أهون عليهم من تحمل حياة البؤس التي يحيونها في بلادهم، أو معايشة من لا يرعى فيهم إلا ولا ذمة، وهم يشاهدون ذوي المناصب ومن شايعهم يستأثرون دونهم بكل المنافع.

إلا أنه وإن كانت الهجرات البشرية أمرا شائعا بين كثير من الشعوب لدوافع مختلفة فإن أغلبها كانت لأسباب عرقية أو لحروب أهلية، فإنها في تونس، ومع تميزها بالتجانس العرقي والمذهبي، فإن حمى الهروب تكاد لا توفر طبقة ولا شريحة إلا ولحقتها، إذ لم يعد الأمر قاصرا على من عضته الأيام بنابها، أم قعد به ضيق ذات اليد عن إدراك أهون الحاجات،

وبعد أن أصبحت الهجرة غير القانونية، والتي لا نعني بها إلا المهمشين من غير ذوي الكفاءات، شغل النواطير المنصبة على رقابنا، لأن الاتحاد الأوروبي فرض عليهم حماية حدوده من «خطر هؤلاء «المجذومين» خدمة لمصالح دوله وشعوبه، فإن الملاحظ أن كثيرا ممن لم يعرف للفقر المادي سبيلا أو أزرت به مكانته في المجتمع، قد أصابتهم عدوى الفرار من البلاد، بعد أن طالعتنا الأنباء أن وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي، أو عميدا لكلية طبّ تونس العاصمة أو رئيس جامعة سوسة قد ترك كل منهم منصبه أثناء مباشرته عمله، واتجه للعمل خارج البلاد، والقائمة طويلة بمسئولي الصف الأول الذين تركوا مناصبهم ليلحقوا بحلم عشّش في عقول كانوا هم ضمن بُناتها.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن أخطر ما في موضوع الهجرة ونزيف هدر طاقات بلادنا، هو هذا التوجيه المقنع، من قبل القائمين على الشأن العام، لناشئتنا بوجود فرص تحسين الأوضاع و مجال تفجير الطاقات المتوفرة خارج الحدود في جامعات الدول الكبرى لتلامذتنا ولطلبتنا، حتى صار من المألوف، تقديم جرد بأسماء المتفوقين منهم لسفارات الدول الاستعمارية كل سنة دراسية. وكذلك توفير الفرص لكبرى المؤسسات والشركات الدولية لاستقطاب خيرة إطاراتنا، تحت عنوان التعاون الفني وأمام انعدام وجود حوافز محلية تغريهم بالبقاء ببلدهم وتفجير طاقاتهم فيها، حتى صار أسمى أهداف نخبة أبنائنا تحقيق الخروج ومغادرة البلاد.

إلا أن حدود الفضيحة لدى هؤلاء غير مدركة أمام حال من بقي في تونس سواء باختياره، أو لم يجد بابا لمغادرتها، فإن أفق حلمه لم يعد يتجاوز الحصول على أبسط الحاجات الأساسية، بعد أن أصبح مهددا في قوته اليومي وبعد أن صار معهودا أن نرى طوابير الانتظار أمام محلات بيع الخبز وشدة التدافع على نيل ما تيسر منه، أم انشغال ربات البيوت بالحصول على شيء من السميد أو البيض، ولعل في سعر الزيت الذي قارب الثمانية دنانير للتر الواحد الذي لم يكن يتجاوز الدينار الواحد قبل سنوات قليلة، وغيره من الحاجات الحيوية التي تضاعفت أثمانها بشكل سرطاني، ما أدخل التونسي في متاهة البحث عن تحقيق أقل الحاجات اليومية، وإعراضه عن الخوض في الشأن العام بقعوده عن اتخاذ موقف من الصراع «الدونكيشوتي» بين أطراف الوسط السياسي، حكما ومعارضة، لا يعنيه من هموم الناس إلا موضعه من السلطة ويقربه منها، ورئيسا كلما تكلم انحط بالوعي العام دركا أسفل، حين يقصر أزمة فقدان المواد الأساسية في تونس على الاحتكار، حجّة جاهزة يكررها في كلّ مرة مشيرا إلى شخصيات وهمية تقوم بالمضاربة، معرضا عن تحديدها، في تعارض تام، مع كافة المُعطيات والتحاليل والوقائع- حول الأزمة الحالية، في تونس والعالم، وفاتحا في سور حصننا ثلمات يستثمرها أعداؤنا في كل مرّة ليقتحم علينا حمانا ويقوم فينا مقام الناصح الأمين الحامل همنا، ليفرض رؤاه ومعالجاته التي لا تخدم إلا مصالحه.

هكذا قصر هؤلاء النواطير همّ أهل تونس، بالثقافة الهجينة التي لوثوا عقولهم بها، بأدنى الحاجات: هم العيش اليومي أو الفرار من البلاد وإخلائها من طاقاتها، في حين أن الصراع على المستوى العالمي يشتد يوما بعد يوم، إثر الزلزال الذي هزّ أركانه وخلخل هيكله الذي رسمته هيمنة الدول الغربية وسيطرتها عليه، يوم أن اهتزت الأمة هزة أبانت فيها عن أصيل معدنها، وكشفت عن بعض قدرتها، فارتبكت ضباع الظلمة وثعالبها، وتسارعوا إلى إعادة حساباتهم، وصار كل يبحث عن موقعه في عالم ينذر بتغيير جذري في كيانه وتسابق الأعداء لإعداد الفخاخ لبعضهم البعض، وكان لأمريكا قصب السبق في ذلك فأشعلت الحرائق في كثير من النواحي لإكراه الجميع على القبول بقيادتها والتسليم لها بالأدوار التي تحددها لكل طرف، في سعيها لهذه الثورة التي توشك أن تقتلعها من سدة ريادتها للعالم وهيمنتها عليه. إلا «حكامنا» وقد تأصلت الخيانة فيهم وأوغلوا في تضليل الناس بإلهائهم بسفساف الأمور واشغلوهم عن المعالي بتزيين الآمال الكاذبة.

إلا أن أمة الخير التي أكرمها المولى سبحانه وتعالى بأن شرفها بوراثة رسالة خاتم الرسل والكرام، عليها اليوم أن تقطع الرجاء من من باع ذمته لعدوها، وخانها بعد أن خبرتهم لعقود طويلة، وأن تدرك أن حصر همة المرء في شهواته الدنيوية وحاجاته العضوية، وإن كانت مباحة له ميسرة عليه، تحط من كرامته وتقعد به عن تبوء مراتب الريادة فلا هو أكرم نفسه ولا هو نال رغبته. فهذا السبيل الذي يسلكه حكام اليوم بالناس لن ينيلهم مرغوبا مهما صغُر، ولن يرفع عنهم ضيما ناءت به كواهلهم. فما تواجهه اليوم هذه الأمة من عدوان شامل في الأرض يبغي استئصالها بصفتها الكيانية، وحرفها عما يميزها عن كل الكيانات، لهو نفس ما كانت تواجهه الثلة المؤمنة في مكة المكرمة قبل الهجرة بأنها لا تشهد مع الله آلهة أخرى وأن الله له وحده الخلق والأمر. فعلى الأمة أن تحدد على ضوء هذا المفهوم موقفها، وأن ترسم طريقها على ذلك، فقد استدار الزمان، بطغيان الرأسمالية الكافرة، كهيئته يوم جاء هذا الدين إلى البشرية، فقدرها أن تحمل هم الإنسانية، فقد ابتعثها الله لتخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وقد سن لها رسول الله أن لا تمكن آذاننا من الأعداء.

يقول الحق تبارك وتعالى: كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ (110) - آل عمران -

تونس على أبواب الإفلاس،

تونس بلا ميزانيّة... فهل هذا مبرّر لقبول الاستعمار؟

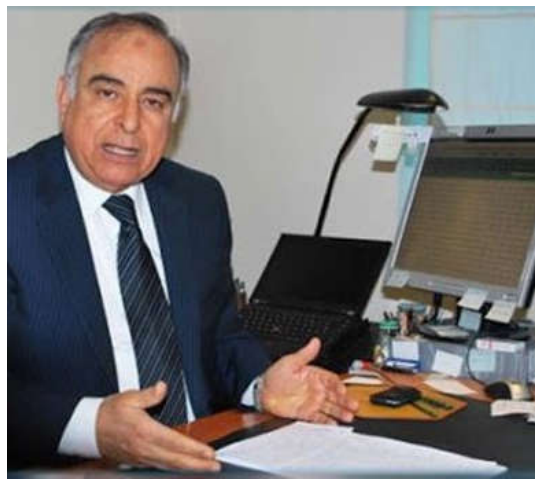

أكد المختص في الاقتصاد عز الدين سعيدان، الأربعاء 31 أوت 2022، أنّ تونس «بنت ميزانية 2022 على التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي قبل مارس 2022، ويبدو أننا بعيدون كل البعد عن هذا اليوم، ولهذا نتساءل كيف ستموّل تونس نفقاتها العادية لما تبقى من هذه السنة؟ الدولة نفسها لا تملك إجابة لذلك، والحلول التي تستعملها الآن هي في رأيي حلول خطيرة وترقيعية قصوى» وفقه.

ولفت سعيدان في السياق نفسه، لدى حضوره بإذاعة «الجوهرة أف أم» (محلية)، إلى أنّ تونس «لم تسدّد مستحقات الدين الداخلي للبنوك التونسية بالعملة أو بالدينار، وتم تأجيل ذلك كله، كما تم اللجوء إلى طباعة العملة في أكثر من مناسبة، وسط سياسة الإنكار والهروب إلى الأمام، والأجيال القادمة ستلعننا» على حد تعبيره.

وتساءل سعيدان: «ماذا تنتظر السلط التونسية للدخول في إصلاحات ضرورية تأخرت كثيرًا ولكن لا مفر منها؟ كلما تأخرنا يومًا، زادت الأوضاع تعكرًا، وارتفعت كلفة الإصلاحات، والحكومة لم تقم بميزانية تكميلية إلى حد الساعة، بينما لم تعد ميزانيتنا تشبه الواقع التونسي بتاتًا، فالحكومة خائفة من الاعتراف بالأرقام الجديدة، وأن عجز ميزانية الدولة سيتفاقم» وفق قوله.

وقال سعيدان: «اليوم تونس تشتغل بلا ميزانية، وكل الفرضيات التي وضعناها في الميزانية تجاوزها الزمن، وقد غيّرت حرب أوكرانيا السوق العالمية، وأعتبر أنّ سنة 2023 سنة ثقيلة جدًا من حيث تسديد الدين الخارجي، فهي أثقل بكثير من سنة 2022».

واعتبر سعيدان أنّ «تونس تملك 424 مليون دينار تونسي في الحساب الجاري للدولة، وهو رقم ضعيف جدًا، فالدولة تصرف 180 مليون دينار يوميًا، إذن فالمبلغ يكفيها 3 أيام لا غير»، منتقدًا ما وصفه بـ»سياسة الإنكار المعتمدة منذ مدة، وتوخّي الحكومة سياسة جديدة هي الصمت الرهيب وعدم التعليق على كل هذه المشاكل» وفق تأكيده.

التّحرير:

- تونس على شفير الإفلاس إن لم تكن أفلست، والأرقام التي لا ينفكّ «الخبراء» يُعلنونها مفزعة، تُضاف إليها ما يعيشه النّاس يوميّا من غلاء في الأسعار بلغ حدًّا جنونيّا، ولكن هل الإعلان عن الأزمة تشخيص لها؟

- عن أسباب الأزمة يقول «الخبراء» أنّها راجعة إلى التأخّر في الإصلاحات، هذا كلام صحيح لكنّه مجمل، أمّا تفصيله فالإصلاحات المقصودة هي شروط صندوق النّقد، وهي شروط يعلم الجميع مدى سوئها،

- التّشخيص الذي يملأ وسائل الإعلام، حافل بأرقام تعكس اختلال موازين الماليّة العموميّة، فالمشكلة عندهم هي أنّ النّفقات في تونس فاقت المداخيل، وأنّ المشكلة في زيادة المداخيل، وزيادة المداخيل حسب «إصلاحات» الصّندوق تكون بزيادة الضّرائب وعدم إنفاق الدّولة، وهي «إصلاحات» انطلقت منذ بن علي وزادت بعد 2011 وهي في تصاعد اليوم، فرفع الدّعم صار حقيقة واقعة (الدّولة لا تُنفق) في كثير من الموادّ الأساسيّة، الانتدابات مجمّدة منذ 2016 ما جعل قطاعات حيويّة كالتّعليم والصّحة تنهار أو تكاد، ولكنّ «الخبراء» يطلبون من الدّولة المزيد، من توسيع قاعدة الضّرائب، والمزيد من الخوصصة أي أن تتخلّى الدّولة عن دورها وتوكله إلى الخواصّ أي إلى الشّركات الخاصّة وستكون هاته الشّركات هي الشّركات الأجنبيّة خاصّة في القطاعات الاستراتيجيّة لأنّ الشّركات في تونس ليست بالقوّة التي تجعلها قادرة على الاستثمارات الضّخمة.

- هذه هي الإصلاحات المزعومة وهي تروم تحقيق معادلة حسابيّة تتوازن فيها المداخيل مع المصاريف، فأين الانسان في هذا؟ أين البشر أين حياته وما مصيره؟ التّفكير الاقتصادي الرّأسمالي لا يُفكّر في الانسان، بل كلّ اهتمامه منصبّ على الأرقام والتّوازنات الماليّة فإن هي تحقّقت كان الرّخاء، هكذا يزعمون. فأين الرّخاء في أمريكا وعشرات الملايين من الأمريكان لا مأوى يأويهم، يعيشون التّشرّد والجوع، ... أين الرّخاء في أوروبا والملايين يعيشون الفقر؟

- السّياسة الاقتصاديّة الحقيقيّة يجب أن يكون الانسان هو هدفها يجب أمن تنصبّ على ضمان إشباع الحجات الأساسيّة للأفراد (المأكل والمسكن والملبس) فردا فردا، وضمان الحاجات الأساسيّة للمجتمع (الصحّة والتّعليم والأمن)، هذه هي الأهداف ويكون تحقيقها بإشراف الدّولة التي تُمكّن الأفراد وتفتح لهم السّبل من أجل أن ينطلق الجميع في تأمين هاته الحاجات ومن عجز منهم تُعينه المجموعة كلّها (وهذا بإشراف الدّولة) وتكون الحاجات الأساسيّة فرديّة كانت أم جماعيّة هي الهدف الجماعي ومشروع الأمّة، سيسألون عن التّمويل؟ نعم التّمويل مهمّ ولكن الأهمّ أن لا يكون من أجنبيّ أو عدوّ لأنّه حينئذ سيغدو ارتهانا. الأساس في الأمر أن يكون التّمويل ذاتيّا، وهذا الأمر ميسور إذا كان المجتمع متماسكا وإذا كان وعيه بالمشروع واضحا وإذا كانت قيادته جادّة صادقة فإنّ الجميع سينطلق وستتوفّر الموارد، وإلى حين توفّر الموارد سيصبر الجميع الكلّ سيصبر ويضحّي لأنّ التّضحية حينها ستكون جماعيّة حقّا، ولن يتحمّل كلفتها الضّعفاء والفقراء بل سيتحمّلها الأقوى فالأقوى.

- لسنا في حاجة إلى إصلاح، لأنّ الإصلاح يتعلّق بتعديل النّظام الموجود، والنّظام الموجود نظام رأسمالي معاد للإنسانيّة، بل نحن في حاجة إلى نظام جديد وسياسة جديدة تكون أولى أولويّاتها الإنسان فردا وجماعة، وتكون أخصّ خصائصها الاستقلال عن الهيمنة الأجنبيّة كائنة ما كانت. ومرّة أخرى نقول إنّ الأزمة والإفلاس لا يبرّر رهن البلد للمستعمر

لماذا تتالى زيارات المسؤولين الأمريكان؟؟؟

التقى الرئيس قيس سعيّد بمساعدة وزير الخارجية الأمريكي باربرا ليف، الثلاثاء 30 أوت 2022، وقد أكدت خلال اللقاء أن "الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس تتخذ أقوى وأمتن صورها عندما يكون هناك التزام مشترك بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مشددة على أهمية تحقيق إصلاحات اقتصادية.، وفق بلاغ موجز نشرته السفارة الأمريكية في تونس.

وكانت الرئاسة التونسية قد أعلنت استقبال سعيّد، الثلاثاء، لباربارا ليف، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، في بلاغ على الصفحة الرسمية للرئاسة، مشيرة إلى تأكيد قيس سعيّد "تمسّك تونس بسيادتها ورفض التدخل في شؤونها الداخلية"، ومعربًا عن الاستياء من التصريحات التي أدلى بها عدد من المسؤولين الأمريكيين في المدة الأخيرة، وفق ذات البلاغ.

وكان هذا اللقاء مناسبة، أيضًا، "لتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس والدور الذي يمكن أن تضطلع به المجموعة الدولية للمساعدة على تجاوز الصعوبات التي تمرّ بها تونس"، وفق بلاغ الرئاسة التونسية، الذي أشار أيضًا أن على "المجموعة الدولية أن تقوم بدورها كاملاً للمساهمة في استعادة الشعب التونسي للأموال المنهوبة".

التّحرير:

- تتالت التّدخّلات الأمريكيّة الوقحة في تونس خاصّة بعد استفتاء 25 جويلية، الذي بدأ بتصريحات وزير الخارجيّة (المستعمرات) الأمريكي الذي انتقد الاستفتاء، ثمّ تصريحات السّفير الأمريكي الجديد المهينة ثمّ مجيء وفد من الكونغرس الأمريكي، وبعدها بأيّام تأتي مساعدة وزير المستعمرات الأمريكي باربرا ليف. فهل هاته الزّيارات من أجل تلطيف الأجواء وإزالة التّوتّر خاصّة وأنّ الرئيس طلب من وزير خارجيّته (بعد تصريحات الخارجيّة الأمريكيّة) استدعاء القائمة بأعمال السّفارة الأمريكيّة في تونس للاحتجاج وتذكير الأمريكان أنّ تونس "دولة مستقلّة ذات سيادة"؟؟؟

- جاء وفد الكونغرس ثمّ جاءت مساعدة وزير المستعمرات، ولكنّهم لم يأتوا من أجل الاعتذار، إنّما جاؤوا يؤكّدون تدخّلهم في شؤون تونس الدّاخليّة، بدليل أنّهم جاؤوا ليتحادثوا في شؤون تونس الدّاخليّة في أزمتها الاقتصاديّة، ومجرّد الحديث معهم في مشاكلنا هو سماح لهم بالتّدخّل فيها، فما شأن أمريكا حتّى يقابلها الرّئيس ويسمح لها بمقابلة مسؤولين في الحكومة وغير الحكومة والحديث في شأن تونسيّ داخليّ؟؟ وما قيمة الكلام بأنّ تونس دولة مستقلّة ذات سيادة وبيان الرّئاسة يُعلن أنّ الرئيس طالب من الأمريكان أن يتبيّنوا حقيقة الوضع منه هو أي من الرئيس أليس هذا طلب رضا من الأمريكان؟ أليس في هذا تبرير لما يقوم به الرّئيس يُقدّمه للمسؤولين الأمريكان كلّما جاؤوا؟ أليس هذا هو الخضوع المهين؟ لماذا تُبرّر لهم؟ لماذ على الرّئيس أن يُعلن أنّ تونس محافظة على الدّيمقراطيّة، لماذا على وزير الخارجيّة الإعلان المرّة تلو المرّة أنّ تونس لن تحيد عن الدّيمقراطيّة كلّما تحدّث الأمريكان على الدّيمقراطيّة في تونس؟

- هل تساعدنا أمريكا؟ أمريكا لا تعرف المساعدة، والفتات الذي تُقدّمه مسموم، يعقبه تدخّل متعجرف ومهين، ماذا فعلنا بالمساعدات الأمريكيّة وماذا فعلت بها مصر وباكستان وغيرها من البلدان، لم تجن منها سوى الذّلّ أوّلا ثمّ التبعيّة ثمّ الارتهان مع الخسارة الاقتصاديّة لأنّ كلّ دولار أمريكيّ تُعطيه أمريكا تجني منه خمسة أو أكثر. فلماذا إذن نحتاج أمريكا؟ ألم يكن الأجدر بالرّئيس أن يستغلّ فرضة التّصريحات الأمريكيّة الوقحة، ويتّخذها سببا في عدم استقبال وفودها أو على الأقلّ عدم السّماح لها بالحديث في الشأن الدّاخلي التّونسيّ لا مع الرّئيس ولا مع غيره من المسؤولين؟؟

ما علاقة البنك الدّولي بالقضاء؟؟؟

وزيرة العدل

تستقبل نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استقبلت وزيرة العدل السيدة ليلى جفال، صباح يوم الخميس 1 سبتمبر 2022 بمقر وزارة العدل، فريد بلحاج، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، مرفوقا بوفد يضم كل من مدير منطقة المغرب العربي ومالطا بالبنك،جيسكوهانتشل، والممثل المقيم بتونس ألكسندر أوروبيو، وبحضور عدد من أعضاء الديوان.

وقد خصصت الجلسة لتدارس سبل التعاون الممكنة بين البنك الدولي والدولة التونسية في المجال القضائي ودوره في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وقد أكدت وزيرة العدل في هذا الإطار على أن الوزارة قد تبنّت في المخطط القطاعي 2023 – 2025 مقاربة جديدة تقوم على تدعيم مساهمة المنظومة العدلية في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال عبر إحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال تختصّ بالنظر في القضايا التجارية والجبائية وتكريس مبدأ التخصص للسادة القضاة ودعم تكوينهم في هذا المجال وتطوير التشريعات ذات العلاقة، وكذلك من خلال التشجيع على الاستثمار بتوسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية.

ومن جانبه أكّد السيد فريد بلحاج استعداد البنك الدولي للمساهمة في دعم مشاريع وزارة العدل، استئناسا بالتجارب التي قام بها البنك في عديد الدول الأخرى، بما يساهم في مزيد تحسين مناخ الأعمال ودفع فرص الاستثمار.

وأكّد الطرفان على ضرورة مزيد التنسيق لتجسيم المشاريع المضمّنة بالمخطط القطاعي للوزارة وتدعيم انخراط المنظومة العدلية في المجهود الوطني لدفع التنمية.

التّحرير:

ما علاقة البنك الدّولي بالقضاء؟

- القضاء هو لتحقيق العدل، ولكنّ البنك الدّولي الذي أنشأه المنتصرون في الحرب العالميّة الثّانية من أجل السّيطرة على الشّعوب ونهب أموالها وامتصاص ثرواتها وجعلها تحت سطوة الشّركات العابرة للقارّات، فمن أين سيأتي العدل؟ إنّما هو تقنين الظّلم وجعل القضاء في خدمته، نعم هكذا يفعل الرّأسماليّون، يهيمنون على كلّ شيء على التّشريع، ورسم السياسات ثمّ القضاء ليكون الكلّ في خدمة كبار رؤوس الأموال العالميين.

- هذا الخبر يؤكّد أنّ قروض البنك العالمي هي التي جعلته يدخل إلى مفاصل الدّولة ويفرض شروطه التي هي شروط المستعمرين، لتكون تونس لا تابعة فقط بل مستعبدة. فأين السّيادة والاستقلال؟؟

بعد اختتام «تيكاد 8»..

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: تقديم اليابان لمساعدات مالية للبلاد مشروط بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي

قال رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جيكا) أكيهيكوتاناكا، الاثنين 29 أوت 2022، أن اليابان ستدرس إمكانية تقديم مساعدات مالية لتونس بمجرد إبرامها اتفاقية تمويل مع صندوق النقد الدولي، وفقه.

وأضاف، خلال ندوة صحفية انعقدت بمكتب الوكالة بمناسبة القمة اليابانية - الإفريقية "تيكاد 8"، أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سيكون أساس المناقشات مع المؤسسات المالية بما في ذلك "جيكا"، وفق ما نقلته وكالة تونس إفريقيا للأنباء (الوكالة الرسمية).

وشدّد رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، في السياق ذاته، على أن اليابان مستعدة لتقديم مساعدات مالية لتونس بمجرد شروعها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة التي طلبها صندوق النقد الدولي.

يذكر أن تونس احتضنت، يومي 27 و28 أوت 2022، أشغال الدورة الثامنة لندوة طوكيو الدولية للتنمية في إفريقيا "تيكاد 8"، تحت شعار "أولويات التنمية في إفريقيا ما بعد جائحة كورونا".

التّحرير:

- صندوق النّقد الدّولي هو نادي المستعمرين، ولا يقع شيء في العالم دون إذنه فها هي اليابان وما أدراك ما اليابان، لا تستطيع تقديم مساعدة (هكذا مساعدة) دون موافقة الصّندوق.

- السّلطة في تونس تتفاخر بتنظيم مؤتمر "تيكاد8" وكأنّها حقّقت المعجزات، ليأتي تصريح هذا الياباني ليكشف حقيقة الارتهان. وستتّخذ السّلطة في تونس هذا التّصريح ذريعة لمزيد الارتماء تحت نعال الصّندوق.

- ألا يُمكن الخروج من حلقة الدّار هاته؟ أليس من سبيل إلّا الدّول الاستعماريّة نخضع لها؟؟؟ هذا السؤال غير مطروح لا يطرحه أحد بل الجميع يسأل عن السّبل التي تسهّل الخضوع للصّندوق؟؟ ومادام السّؤال خاطئا فإنّ الجواب حتما سيكون خاطئا.

الدين العمومي: أرقام متضاربة بين وزارة المالية والمؤسسات الدولية

ناهز حجم الدين العمومي وفق مذكرة متابعة لتنفيذ الميزانية الصادرة حديثا عن وزارة المالية نحو 106.7 مليارات دينار نهاية النصف الأول من سنة 2022 مقابل 99.3 مليار دينار خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وتراجعت حسب بيانات الوزارة نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 79.4 بالمائة في جوان 2021 الى 77.7 بالمائة موفى النصف الأول من العام الحالي.

وارتفع نهاية جوان الماضي قائم الدين الداخلي الى 40.7 مليار دينار وذلك بالتوازي مع ازدياد الدين الخارجي الى حدود 66.0 مليار دينار. وكشفت معطيات المذكرة الوزارية ان خدمة الدين العمومي طيلة النصف الأول من العام الحالي شهدت تطورا ملحوظا في خصوص الديون الداخلية (39.8+ بالمائة) الى 5.0 مليارات دينار وان خدمة الدين الخارجي ارتفعت بنسبة 15.7 بالمائة لتصل الى 2.9 مليار دينار.

غير ان المعطيات المتعلقة بنسبة الدين العمومي من الناتج المحلي التي افصحت عنها وزارة المالية تتضارب مع ارقام العديد من المؤسسات الدولية.

وفي هذا الإطار، أبرزت بيانات نشرتها وكالة بلومبرغ الامريكية المتخصصة في الدراسات الاقتصادية في جويلية الفارط ان تونس تتمركز في المرتبة الثالثة دوليا والأولى عربيا، على مستوى مخاطر التعثر المالي والعجز عن سداد الديون مبرزة ان نسبة الدين العمومي للبلاد تبلغ 87.3 بالمائة من الناتج المحلي في حين أوضح تقرير نشرته الإدارة العامة للخزينة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية بداية افريل الفارط أنّ مسار الدين في تونس صار غير مستدام ما لم تقم الحكومة بإصلاحات، مع الإشارة إلى أن الدين العام ارتفع من 74.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 إلى 89.7 بالمائة في 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 90.2 بالمائة في 2021، وفقًا لصندوق النقد الدولي. ولا تشمل هذه الأرقام مديونية المؤسسات العامة التي ستصل إلى 40 بالمائة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي، منها أكثر من 15 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي تكفلها الدولة ونتيجة لذلك، يصل الدين العام التراكمي لتونس إلى حوالي 130.2 بالمائة.

وأكد كذلك تقرير صادر في نوفمبر المنقضي عن المؤسسة الدولية للسياسات العامة المستدامة "هاينريش بل" تحت عنوان "خارطة الديون العامة الخارجية لتونس"، بلوغ مؤشر الدين العمومي التونسي 100 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 دون اعتبار ديون المؤسسات العمومية التي يمكن ان تصل نسبة الدين باحتسابها الى 130 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي.

يذكر ان العديد من المعطيات الإحصائية التي كشفت عنها السلط مؤخرا أثارت جدلا ولبسا كبيرين سيما في ما يتعلق بتراجع نسبة البطالة الى 15 بالمائة واستقرار التضخم عند 8.2 بالمائة رغم الارتفاع القياسي لأسعار جل المواد الاستهلاكية الحياتية ومعطيات أخرى مختلفة.

ويوجد بتونس 48 هيكلا عموميا للإحصاء وهو عدد كبير مقارنة بالتجارب العالمية مثل فرنسا (16 هيكلا رغم أن عدد سكانها ضعف مثله في تونس ست مرات) وعلى الرغم من ذلك تعرف المعطيات الإحصائية بشكل عام ضعفا في مصداقيتها ومطابقتها المعايير الدولية باعتبار محدودية الموارد اللوجستية لهذه الهياكل فضلا عن غياب إطار قانوني يتعلق بالمنظومات والمؤسسات الإحصائية، يضمن حيادها وعدم تسييس أنشطتها.

م. وسام الأطرش

هكذا تتفرد بريطانيا برسم الخيارات الطاقية لتونس

تصور نفسك وأنت تشق طريقك في الصحراء وقد بلغ منك العطش كل مبلغ دون أن تجد شربة ماء تروي بها ظمأك! فجأة تجد قارورة زجاجية مليئة بالماء، ولكنها مغلقة بإحكام. تحاول فتحها بكل ما أوتيت من جهد ولكنها لا تفتح. وبعد يأس وطول انتظار، يأتي أحدهم ليعرض عليك مساعدته ويخبرك بأنه قادر على فتحها.

ولكنه بدل أن يفتحها ويغيثك بها، يشربها ولا يترك لك إلا قطرات من الماء أسفل القارورة, ماذا سيكون شعورك بعد معاينة هذا المستوى من الإهانة والاحتقار والإذلال الذي لا يرتضيه إلا العبيد؟ وهل ستعتبر أن حصولك على القارورة فارغة إنجازا يستحق الثناء والشكر، وقد عجزت عن فتحها بنفسك؟

حقل «ميسكار»، عيّنة من جرائم الاستعمار

في بلدنا تونس، الجميع يعلم أن حقل الغاز ميسكار ظل ينتج قرابة 10 ملايين متر مكعّب من الغاز الطّبيعي يوميّا ويغطّي نسبة 60٪ من الحاجيات المحلّية، وأن شركة بريتيش غاز (شال حاليا) المنتصبة في تونس منذ سنة 1989، تتكفل بالتّنقيب واستخراج وبيع الغاز في هذا الحقل الموجود على الضّفاف البحريّة لمنطقة صفاقس منذ سنة 1992 وعلى مساحة 352 كيلومتراً مربعاً، دون أن يكون للطّرف التّونسي أيّ نسبة من محاصيل الإنتاج.

نعم، لقد ظلت جميع الحكومات المتعاقبة ساكتة طوال 30 سنة (1992-2022) عن جريمة شراء الشّركة التونسيّة للكهرباء والغاز كلّ الإنتاج التّونسي من الغاز المستخرج من الأرض التّونسيّة مقابل 700 مليون دولار سنويّا بحسب الأرقام الرسمية المصرح بها سابقا، يقع دفعها بالعملة الصعبة من المال العام إلى المستعمر البريطاني بعد أن قرّر وزير الصناعة السّابق الصّادق رابح إسناد بل إهداء هذا الحقل التّونسي إلى الشّركة البريطانيّة بوساطة من سليم شيبوب صهر الرئيس المخلوع.

اليوم، وبدل فتح ملفات الفساد، وما أكثرها، خاصة في مجال الطاقة، ومحاسبة المتورطين في الفساد المنظم والمقنن طوال هذه الفترة، ممن نكلوا بأبناء هذا الشعب المقهور وأثقلوا كاهله بفواتير الكهرباء والغاز، يتم إيهام الناس بأن الدولة استعادت ملكية أكبر حقول الغاز في البلاد كأولى نتائج تطبيق الدستور الجديد، على أمل استعادة بقية الثروات المنهوبة... بل راحت بعض الصفحات المأجورة تُروّج بأن الرئيس أصدر أمرا رئاسيا بعدم تجديد عقود استغلال هذا الحقل، إثر إصدار قرار تأسيس امتياز ميسكار بمقتضى قرار وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة الصادر بالرائد الرسمي عدد 90 بتاريخ 16 أوت 2022 والمتعلق بمنح الامتياز للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 100٪ وذلك لمدة صلاحية بـ26 سنة.

أما الحقيقة وراء خبر استعادة هذا الحقل بعد امتصاص خيراته طوال ثلاثة عقود واعتبار ذلك إنجازا يستحق الثناء والإشادة، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: إن تاريخ إعادة الحقل مبرمج منذ سنة وهو اختيار للشركة الناهبة لا للنظام العميل في تونس.

حيث أكد مدير عام المحروقات بوزارة الصناعة رشيد بن دالي، أن شركة شال الناشطة في مجال الغاز الطبيعي قررت التخلي عن حقل ميسكار بمجرد انتهاء نشاط الرخصة المتفق بشأنها بينها وبين الدولة التونسية والتي انتهت قانونيا في 8 جوان 2022.

وبيّن بن دالي في حوار نشرته جريدة الصباح في عددها الصادر يوم 2022/08/26، أن الشركة المذكورة أعلمت الدولة التونسية منذ سنة بقرار مغادرتها ونيتها عدم التمديد في آجال الرخصة، وذلك في إطار خيارها الجديد المتمثل في الانتقال من الطاقات الأحفورية إلى الطاقات المتجددة.

من جهة أخرى، فإن الخبراء في المجال الطاقي يؤكدون بأن «المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية» لن تكون قادرة على إعادة استغلال هذه الحقول البحرية، خاصة بسبب تطلبها إمكانيات مالية وتقنية ضخمة.

وتعيش الشركة التونسية للأنشطة البترولية حالة مالية دقيقة إن لم نقل حرجة، تسببت بالضرورة في تراجع الإنتاج المحلي من المحروقات وذلك نتيجة لتبني خيار التعويل على شركات الإنتاج الدولية للقيام بالتنقيب والبحث.

وقد بلغت خسائر الشركة التونسية للأنشطة البترولية حوالي 1800 مليون دينار باعتبار ديونها المتخلدة بذمة المؤسسات العمومية، حيث بلغت ديونها تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز حوالي 774 مليون دينار وبلغت تجاه الشركة التونسية لصناعات التكرير 1034 مليون دينار وذلك إلى غاية نهاية جويلة 2021.

وقد نتج عن عدم استخلاص هذه الديون توقف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية عن خلاص دائنيها ودفع مستحقات الدولة بما قيمته 373 مليون دينار بعنوان أتاوات ومداخيل تسويق المحروقات، وقد بلغ مستوى العجز المالي لدى مؤسسة «الإيتاب» 830 مليون دينار.

ثانيا: إنّ هذا الأمر يعني طي صفحة الماضي وغلق ملف المحاسبة غلقا نهائيا، ثم إيهام الناس بأن هذا القرار هو إنجاز تاريخي يستجيب لإرادة الشعب وللصعود الشاهق الذي يتحدث عنه الرئيس بين الفينة والأخرى.

أكبر دليل على هذا التمشي المُهادن والخاضع للاستعمار، هو ذلك اللقاء الذي تم يوم 23 نوفمبر 2021 في مقر الوزارة، حيث جلس مدير العلاقات الخارجية لشركة بريتش غاز (شال حاليا) والذراع الأيمن للسفارة البريطانية في تونس، مهدي بن عبد الله، على طاولة وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيّد، ليشاركه وضع المخطط التنموي للفترة القادمة، ثم رؤية الحكومة الاقتصادية في أفق سنة 2035.

ثالثا والأهم: إن هذا القرار يعكس تغيّرا مرحليا لرؤية بريطانيا ولخياراتها الطاقية الواعية على تراجع إنتاج النفط في المنطقة، وهي التي اقتحمت شمال أفريقيا في وقت مبكر، حيث اخترعت شركة شال الغاز الطبيعي المسال في الجزائر بين عامي 1961 و1964 عندما سافرت أول شحنة جزائرية من الغاز الطبيعي المسال إلى المملكة المتحدة.

فبريطانيا لا تريد أن يقتصر نشاط شركاتها على نهب النفط والغاز الطبيعي على وجه الخصوص، وإنما تريد أن تمر إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة وقطع الطريق أمام منافسيها، بل نجدها تسابق الزمن من أجل وضع هذه الرؤية موضع التطبيق والتنفيذ، خاصة أمام تفاقم الأزمة الطاقية التي تعيشها القارة الأوروبية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، في الوقت الذي اضطرت فيه ألمانيا على سبيل المثال إلى العودة إلى الفحم الحجري فضلا عن تمسحها الاضطراري على أعتاب كندا نتيجة لحاجتها الماسة إلى الغاز الطبيعي المسال، هذا دون أن تنسى طرقها لأبواب الجزائر عبر شركة «وينترشال ديا» حيث لم يُخفِ مديرها التنفيذي توماس رتمان رغبته في تعزيز وجود شركته في الجزائر التي تمثل في نظر الشركة أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا بعد روسيا والنرويج، وأكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا.

وقد بدا هذا التوجه البريطاني نحو الطاقات البديلة واضحا وجليّا خلال زيارة العمل التي أداها اللورد طارق محمود أحمد وزير الدولة البريطاني لشؤون جنوب أفريقيا ووسط آسيا وشمال أفريقيا إلى تونس يومي 7 و8 جوان 2022 لبحث سبل التعاون والشراكة بين بريطانيا وتونس في عدة مجالات، حيث تم التوقيع يوم الثلاثاء 7 جوان 2022 على مذكرة تفاهم بين تونس وبريطانيا في مجال الطاقة المستدامة والمتجددة بحضور رئيسة الحكومة ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

بريطانيا والسباق مع ألمانيا في شمال أفريقيا

قد ينبهر بعض المهندسين والباحثين عند الاطلاع على بيانات رسالة الدكتوراة التي كتبتها الباحثة الألمانية نادين ماي في عام 2005 لجامعة براونشفايغ التقنية في ألمانيا، حول كيفية نقل الطاقة الكهربائية من شمال أفريقيا إلى أوروبا، والتي تقول فيها إن هناك مساحة تبلغ تقريبا 3.49 مليون كيلومتر مربع تصلح لتركيز محطات طاقة شمسية (CSP) في دول شمال أفريقيا: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر. وتقول ماي بأن مساحة 254 كم × 254 كم ستكون كافية لتلبية الطلب على الكهرباء الكلي في العالم. ويمكن أن تنتج كمية الكهرباء التي تحتاجها دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرون على مساحة 110 كم × 110 كم (على افتراض أن مجمّعات الطاقة الشمسية يمكنها التقاط

٪100 من الطاقة).

ولكن في ثمانينات القرن الماضي، استطاع الفيزيائي الألماني غيرهارد كنيس أن يسجل اسمه كأول شخص يقدر كمية الطاقة الشمسية اللازمة لتلبية حاجة البشرية من الكهرباء. ففي عام 1986، وفي استجابة مباشرة لحادث تشيرنوبل النووي، وصل إلى هذا الاستنتاج اللافت للنظر: في ست ساعات فقط، تتلقى صحاري العالم طاقة من الشمس أكبر من تلك التي يستهلكها البشر في سنة كاملة. هذه الأفكار وضعت حجر الأساس لمشروع ديزيرتيك.

ومع أن الأصل أن ننتج طاقتنا بأيدينا بعيدا عن مخططات الاستعمار وتوجيهاته، إلا أن فكرة تصدير فائض الطاقة المستقبلية للشمال الأفريقي إلى أوروبا ظلت حلما يراود الألمان. بل لقد كانت هذه هي الرؤية التي ترنو إليها مؤسسة ديزرتيك (وهي مؤسسة غير ربحية تأسست في ألمانيا وتضم عددا من العلماء والسياسيين والاقتصاديين) ومبادرة ديزيرتيك الصناعية (وهي اتحاد دولي من الشركات)، والتي بدأت في عام 2009 بهدف تطوير مشروع محطات للطاقة الشمسية المركزة بقيمة 400 مليار يورو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى وجه الخصوص المغرب وتونس والجزائر وليبيا ومصر والأردن والسعودية التي من شأنها إمداد أوروبا بـ٪15 من الطاقة بحلول عام 2050.

ورغم أن أجواء ما بعد الثورة في تونس سمحت بإمضاء اتفاقية تعاون في مجال الطاقة سنة 2012 مع ألمانيا، حيث سعت بعض الجهات المحلية في تونس للاستفادة من الخبرة الألمانية في مجال الطاقات البديلة التي ساهمت سنة 2013 في توفير ٪24 من إنتاج الكهرباء واعتبار ألمانيا شريكا متميزا من قبل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، إلا أن مبادرة ديزرتيك ظلت متوقفة، حيث جوبهت بالرفض في كل من تونس والجزائر والمغرب، ما جعل ثلاث شركات ألمانية تعلن انسحابها سنة 2014 مما بات يُعرف بـ»مشروع ديزيرتيك لتوليد الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى بشمال أفريقيا».

ولكن بعد استقرار الأوضاع نسبيا عند وصول الباجي قايد السبسي إلى الحكم واعتباره شخصية توافقية من الجميع، تم عرض مذكرة حول «الهجرة والاستدامة وخطة مارشال مع أفريقيا» في شباط/فبراير 2017 على نادي روما، من أجل إحياء هذه المبادرة وتفعيلها، تزامنا مع زيارة رئيس الحكومة يوسف الشاهد إلى ألمانيا ولقائه بالمستشارة الألمانية ميركل، ومع ذلك فقد كللت كل هذه الجهود الألمانية بالفشل، أمام تعنت الجانب التونسي وسيره في ركاب الإنجليز.

في المقابل، قدمت شركة تونور البريطانية في الشهر الثامن من سنة 2017 طلبها للحصول على موافقة من وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة التونسية لإنشاء مشروع تصدير للطاقة الشمسية بقدرة 4.5 جيجاوات في الصحراء في منطقة رجيم معتوق جنوب غرب البلاد. بل لقد نشرت الشركة على موقعها الرسمي بأنها بذلت جهوداً جبارة لتضمين بند الصادرات في تشريعات الطاقة المتجددة ومنع احتكار الدولة للكهرباء، فتكون بذلك قد جهزت الأرضية التشريعية لتقنين النهب مجددا، حيث فُصّل القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة على مقاس هذه الشركة البريطانية.

ورغم إعلان الجانب البريطاني بأن الكهرباء المولدة مخصصة لأوروبا، (أي ليست للاستهلاك المحلي) حيث يتم نقلها عبر كابلات تحت مياه البحر إلى مالطا وإيطاليا وفرنسا لإمداد السوق الأوروبية وتشغيل أكثر من 5 ملايين بيت أوروبي، ورغم كل ما واجهه المشروع من انتقادات في السنوات السابقة، فإن وزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية عادت لتفاجئ الجميع يوم 17 أوت 2022 عبر بيان لها تقول فيه إنّ مجموعة تونور البريطانية قدمت برنامج استثمار لإقامة محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقيمة 1.5 مليار دولار، في ولايتي قابس وقبلي جنوبي تونس.

وجاء هذا الإعلان عقب استقبال وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيّد، المدير التنفيذي لشركة تونور البريطانية المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة، دانيال ريتش. وذكرت الوزارة التونسية أنّ حجم الاستثمار سيكون بمقدوره الوصول إلى قدرة إنتاجية تناهز 500 ميغاوات، وستوجّه إلى السوق الأوروبية.

وهكذا، فإن بريطانيا، لن تدخر جهدا في فرض سياساتها ورؤيتها المستقبلية لقطاع الطاقة في شمال أفريقيا عامة وفي تونس على وجه الخصوص. فهلا انتبهت القوى الفاعلة في البلاد إلى هذا التمشي؟

حول مستقبل الطاقة في تونس

في الوقت الذي سارعت فيه بريطانيا إلى إنشاء شركة أتوغ (والتي كان لمسؤوليها لقاء مع هشام المشيشي قبل سقوط حكومته وحل البرلمان في 25 تموز/يوليو 2021)، لتحلّ بديلا عن شال وبتروفاك في مجال النفط والغاز، فإن الواضح أنها ستسعى خلال الفترة القادمة إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر في تونس، وجعله أولوية المرحلة فضلا عن مشروع الطاقة الشمسية.

المفارقة العجيبة، هي أن يتحول المدير العام لشركة بتروفاك في تونس عماد درويش، عرّابا لمشروع الهيدروجين الأخضر في تونس ويُقدّم يوم 23 آب/أغسطس 2022 عبر أمواج إذاعة جوهرة أف أم على أنه خبير متخصص في الاقتصاد الأخضر، مع كل التلوث الذي تسببت به شركة بتروفاك البريطانية في جزيرة قرقنة، وإضرارها بالثروة السمكية، ورغم ثبوت وجود اسمه في تقرير عبد الفتاح بن عمر رحمه الله، رئيس لجنة تقصي الحقائق بوصفه متهما رئيسيا في قضية فساد متعلقة بالحصول على حقل الشرقي، بل رغم ما ذكره تقرير دائرة المحاسبات عدد 27 المتعلّق بقطاع الغاز الطبيعيّ الذي يمسح الفترة بين 2007 و2010 أنّه من بين التجاوزات الملحوظة مخالفات في الفوترة من شركة بتروفاك، خصوصا في حقلي مسكار وصدربعل الممنوحين لبريتش غاز في خليج قابس.

المدير العام لشركة بتروفاك في تونس عماد درويش

ومع كل الزخم الذي سيرافق الحديث عن الاقتصاد الأخضر طوال الفترة القادمة تماهيا مع السياق العالمي، ورغم نضوب عدد من الحقول، فلا يُتوقع أن تتخلى بريطانيا وشركاتها العابرة للقارات عن مصادر الطاقة الرئيسية في تونس، فشركة شال على سبيل المثال، والتي سبقت الجميع في مجال الهيدروجين الأخضر على مستوى كامل القارة الأوروبية، ليس بالسهل عليها أن تفرط في مشاريع استخراج الوقود الأحفوري من خليج قابس، ولا الغاز الصخري من القيروان، وإنما هي مشاريع مؤجلة التنفيذ، ولذلك يُرجح أن الأمر لا يعدو أن يكون ترتيبا للأولويات وتوزيعا للأدوار بين الشركات البريطانية المنتصبة في تونس، والتي قد يروق لها سماع الخطابات الشعبوية الصادرة من قصر قرطاج، لتدفع نحو مزيد استهداف منافسيها.

بل إن الواضح، أن الطلب على النفط والغاز سيزداد عالميا خلال الثلاثة أو الأربعة عقود القادمة، وذلك عكس ما يشاع الآن من حديث حول ضرورة اعتماد الاقتصاد الأخضر، الذي لا يمكن أن يكون بديلا يسد كافة الحاجيات الطاقية للدول والمصانع الكبرى.

وفي جميع الحالات، فإن من يمسك بمشاريع الطاقة الأساسية باليد اليمنى، هو من يمسك بمشاريع الطاقة البديلة والهيدروجين الأخضر باليد اليسرى، وهو من يحدد أولوياتنا الطاقية وفق مصالحه ومطامعه للأسف.

إنها الحيتان الكبرى، التي كانت ولا زالت فوق القانون، لأنه قد وُضع ببساطة على مقاسها، مهما تغيرت الدساتير وتعدد الحكام. وإنّه لا سبيل لتنظيم قطاع الطاقة وحسن استخراج الثروات واستغلالها، إلا بتبني سياسة اقتصادية عادلة، تقوم على الأحكام الشرعية الربّانية، لا على أحكام الشركات الرأسمالية العابرة للقارات والمختصة في امتصاص دماء الشعوب. ولا يكون ذلك بتأميم الثروات وجعلها ملكية للدولة، بل الأصل أن تكون ملكية عامة توزع عائداتها بين الناس بالعدل، فقد أوكل الشارع للدولة مهمة التصرف بهذه الملكيات العامة وإدارتها وتمكين الناس جميعا من الانتفاع بها ومنع الأفراد من السيطرة عليها أو التحكم بها حفظا لحقوق الناس وحفاظا على استقرار المجتمع المسلم وطمأنينة أفراده، ولا يتأتى ذلك إلا في دولة الخلافة الراشدة التي تقطع كل الأيادي الاستعمارية الممتدة إلى بلادنا وتحقق سيادة الدولة على أراضيها وعلى جميع ثرواتها الظاهرة والباطنة. قال ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْكَلَإِ وَالْمَاءِ وَالنَّارِ».

انعكاسات القانون 58 على الأسرة والمجتمع في تونس

المهندسة وهيبة بن عطية

إنّ القانون 58 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي يُعْنَى خاصّة بشؤون الأسرة والحياة الاجتماعية يبدو للكثيرين أنّه قانون يُهْدَف من خلاله تحقيق مكاسب للمرأة وأنّه تلك الوصفة السِّحرية التي ستُرْجِع لها عزّها وكرامتها وأنّه سيقضي على معاناتها.

هذا ما يروِّجون له في ندواتهم ومؤتمراتهم وورشات العمل والإعلام مستعملين شعارات برّاقة على غرار: دفع العنف، رفع الظلم، الحقوق، الحريات، حماية المرأة، رفع التمييز وتحقيق المساواة...

وكذلك اعتماد مصطلحات وعبارات فضفاضة تحمل معانيَ كثيرةً في محاولة لتّلبيس الأمر على النّاس الذين يجهلون خطر هذا القانون الذي وضعته ثُلَّة قليلة مضبوعة بالثقافة الغربية فنَصبوا أنفسهم أوصياء على التونسيّين وأفكارهم ومعتقداتهم فحاربوا كل ما له علاقة بموروثنا الحضاريّ الإسلاميّ، بدعم من المنظمات الدولية؛ وهذا لتنفيذ اتفاقيات مشبوهة وُضِعَتْ على مقاس الدول الغربية وأفكارهم وعقيدتهم والتي على رأسها «اتفاقية سيداو» و«اتفاقية إسطنبول»، وكنّا قد نبَّهْنا في حزب التحرير من خطورة تطبيق هذه الاتفاقيات المدمرة للأسرة والمجتمع.

فالقانون 58 هو البذرة الخبيثة لاتفاقية سيداو؛ فمنذ إصداره والتوصيات والأوامر والقرارات مُنْصبّة حول الإسراع في تفعيله والعمل بما فيه.

والسؤال المطروح هو: ما هي انعكاسات تطبيق هذا القانون على الأسرة والمجتمع؟ وهل بتطبيقه ستنتهي معاناة المرأة؟

-1 إن الدعوة إلى تحقيق المساواة التّامة بين الرجل والمرأة مردودة على أصحابها لأنّ هذه الفكرة غير قابلة أصْلا للتطبيق بحكم اختلاف طبيعة الجنسين، وكذلك بما خصّ به الله الرجل دون المرأة من أحكام كالقوامة والنّفقة... وبهذا تُخْلق حالة من عدم الاستقرار في أُسَرِنا.

-2 إن ما يسمونه «الحقوق والحريات» في هذا القانون هو دعوة إلى التّمرُّد وذلك بأن تفعل المرأة (مهما كانت وضعيتها) ما تشاء مع من تشاء في الوقت الذي تشاء وبالكيفية التي تشاء، فلها أن تزني ولها أن تخرج إلى آخر الليل ولها أن تمارس حرّيتها الشخصية دون حسيب ولا رقيب، ولو أراد أحد أفراد عائلتها منعها أو مضايقتها ولو بالقول فإن مصيره سيكون التتبّع والإبعاد والإيقاف وحتى السّجن، وليس خفيّاً على أحد نتائج هذا التسيّب في العلاقات المحرّمة كالزّنا واللواط والسّحاق إذ لم تعد هذه الظواهر مستنكرة! كيف لا والدولة هي من ترعى الجمعيات المدافعة على هؤلاء ولا تعاقب مرتكبي هذه المحرمات؟! بل ويخرج علينا من يقول «جريمة الزّنا متخلفة وتجاوزها الزمن»، فهل بعد هذا الكلام من كلام لنُبيِّن مدى كرْههم وحقْدهم لما له علاقة بشرعنا؟ فلا عجب وهُمْ من أسَّسُوا لهذه القوانين فماذا نرجو منهم سوى التخلف والدمار؟

-3 ارتفاع عدد الأطفال المولودين من السفاح: فبحسب أرقام قدّمتها وزارة المرأة والطفولة وكبار السّن فإنه تم تسجيل 802 حالة ولادة من الزنا، ولكن الأرقام الحقيقية أكثر بكثير لأن بعض الحالات لا تُعلن وأحيانا يتم إسقاط الجنين أو قتله أو بيعه حال ولادته.

-4 تزايد في نسب الطلاق؛ ففي تقرير لوزارة العدل التونسية فإن نسب الطلاق في ارتفاع مستمر خاصة في الفترة الممتدة بين عامي 2017 - المتزامن مع إصدار القانون 58 - و2022، حيث وصل عدد حالات الطلاق من طرف الزوج 48 ألفاً و579 حالة، وعدد حالات الطلاق من طرف المرأة 32 ألفاً و543 حالة خلال الفترة نفسها، أي ما يعادل 46 حالة يوميا.

-5 خروج المرأة إلى العمل لأنها مضطرة أن تنفق على نفسها في نصِّ هذا القانون بعدما ساوى بينها وبين الرّجل في الحقوق والواجبات ونزع القوامة من الرّجل، بغضّ النظر عن نوعية هذا العمل؛ حلالا كان أو حراما، آمناً أو خطيراً، والمُلاحَظ في الآونة الأخيرة ظهور أعمال لم تكن موجودة من قبل كالبرّبَّاشة، أي الذين يبحثون في القمامات لعلّهم يجدون ما يبيعونه وأحيانا ما يأكلونه لتصبح هذه (المهنة) مصدر رزق للعديد من العائلات التونسية التي يزداد وضعها سوءاً يوماً بعد يوم.

-6 يعاقَب بالسِّجن عون الأمن التابع للوحدة المختصّة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة إذا مارس ضغطاً على المرأة المشتكية لحملها على التنازل عن شكواها ولو كان هذا للنُّصح، فلا مجال للصلح في هذا القانون، فكم من أسرة كان مصيرها التفكُّك ولكن بتحكيم الشرع وتدخّل العائلات رجعت المياه إلى مجاريها وعادت الأسرة يسودها الحب والمودة، قال تعالى: [وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً] [سورة النساء: 35]

هذه بعض المشاكل التي ستتجرّ حال تطبيق القانون 58

أمّا هل ستنتهي معاناة المرأة بتطبيق هذا القانون؟ بالتأكيد لا؛ لأنّ الدّاء في أصل هذا النظام الذي ظلم المرأة وسلب منها حقها، فكيف لدولة أن ترفع الظلم عن شعبها وهي التي تسقيه مرارة الظُّلم والقهر ليلاً نهاراً؟! فالمرأة التونسية مظلومة حقا ولكن من طرف النظام الذي اضْطرّها للخروج لطلب لقمة العيش ولو بأبخس الأثمان، ولو كلّفها ذلك روحها، ولنا في المرأة الريفية خير مثال فهي تعمل وتكدّ من أجل دراهم معدودة لتلقى حتْفها في الأخير في شاحنات الموت، وكذلك فرض عليها نمط عيش مناقض لما تحمله هي وأسرتها من مفاهيم إسلامية لتعيش في صراع دائم وغيابٍ للطمأنينة وراحة البال.

إنّ ترسانة القوانين التي يسنّونها لم تكن لتعالج المشاكل التي أكثرها نشأت من جرّاء تطبيق هذه القوانين، ولم يقفوا على السّبب الحقيقيّ للمشكل ألا وهو غياب الإسلام في تنظيم العلاقة بين المرأة والرجل، وكذلك فصل الدّين عن المجتمع والسياسة والتعليم والاقتصاد، أي عن الحياة عموما، فعلى السّاسة أن يعلموا أنّ مثل هذه الظواهر لا تُعَالَج بمعزل عن الدّين ودون تطبيق أحكامه خاصّة تلك المتعلقة بالنظام الاجتماعي، فباسم العلمانية ودولة الحداثة يُحَارَبُ الإسلام ويُمْنَعُ تطبيق أحكامه العادلة فلو طُبِّقَتْ لعَمَّ الخيرُ البشريّةَ جمعاءَ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً * وأَنَّ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بالآخرة أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ [الإسراء: 10-9]

أنت محجّبة.. ممنوع الدخول

مسلمة الشامي

الخبر:

شركات ومطاعم في مصر ترفض دخول المحجبات إليها، ولو فقط غطاء الرأس. (بي بي سي)

التعليق:

منذ عام 2015، بدأت نساء مصريات محجبات اللجوء إلى وسائل التواصل الإلكتروني للشكوى من تعرضهن للتمييز. حيث اشتكت العديد منهن من منع دخولهن بعض المطاعم (الراقية!)، بسبب ارتدائهن للخمار. وهذا ما حصل فعلاً قبل أيام عندما حاولت بعض مراسلات وكالة بي بي سي نيوز الدخول إلى عدد من هذه المطاعم مرتديات أغطية الرأس حيث منعن من الدخول بسبب ذلك لأن هذه من قواعد الدخول إلى تلك الأماكن، حسب ما أخبرهن القائمون عليها.

وكذلك تبين أن هناك بعض الشركات العقارية تفرض قيوداً على النساء المحجبات الراغبات بشراء شقق في القرى والمناطق السياحية، بحيث تماطل في ذلك وتدعي عدم وجود عقارات للبيع.

مصر أرض الكنانة، مهد الأزهر الشريف الذي كان منارة علم ودين تشرق على العالم، يصبح فيها اللباس الشرعي سبباً في التمييز ضد من ترتديه من النساء والفتيات بهذه الصورة البشعة.

وما هذا إلا صورة متجددة من الحرب على الإسلام وأحكامه خاصة المتعلقة بالمرأة لإحكام السيطرة عليها ومن ثم السيطرة على الأسرة والمجتمع إيماناً منهم بأنه إن فسدت المرأة وهي الأم والمعلمة ومربية الأجيال فقد فسد المجتمع برمّته، وسهل عليهم أكثر تنفيذ مخططاتهم المدمرة في جعله مجتمعاً منحلاً من كل أحكام الله وشريعته بحجة التقدم والحضارة والحرية والجندرة والمساواة، تطبيقاً فعلياً وقوياً لبنود اتفاقية سيداو الخبيثة. ويساعدهم في ذلك حكومة عميلة فاسدة.

وهنا لا نرى مدّعي الحقوق والناعقين بعدم التمييز ولا نسمع لهم صوتاً!! فعند أحكام الله تختفي الحريات وتخرس الأصوات. فالمرأة لها الحرية في التعرّي والتعدي على أحكام الله، لكن ليس لها الحرية نفسها عند تطبيقها لهذه الأحكام. فإذا طالبت مدرسة أو جامعة أو مؤسسة بأن تلبس النساء فيها اللباس الشرعي أو حتى فقط غطاء الرأس يصبح تمييزاً مرفوضاً يستوجب الشجب والاستنكار والشكوى والاحتجاج بأعلى الأصوات وشتى الوسائل. أما منع أمثال تلك النساء من دخول أماكن منها مطاعم ومحلات فهذا ليس له علاقة بالتمييز المرفوض!! ألا ساء ما يحكمون، وسيأتي يوم يُحاسبون فيه على ذلك حساباً عسيراً في الدنيا بإذنه تعالى، ولعذاب الآخرة أشد وأنكى.

[إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ]

جواب سؤال

الانتخابات الرئاسية في كينيا

السؤال:

(قدم زعيم المعارضة الكينية اودينقا الاثنين: «2022/8/22» طعناً رسمياً أمام المحكمة العليا على نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها منافسه ويليام روتو نائب الرئيس المنتهية ولايته وذكرت وكالة اسوشيتد بريس أن اودينقا سلم صباح اليوم أوراق الاعتراض إلى المحكمة العليا التي يتوجب عليها الرد خلال 14 يوما حسب القانون... 2022/08/22، وكالة الأناضول).

وكان قد أعلن يوم 2022/8/15 عن فوز وليام روتو على خصمه أودينغا بفارق ضئيل في الانتخابات الرئاسية التي جرت في كينيا يوم 2022/8/9... وفي هذه الحملة الانتخابية بدا الرئيس السابق كينياتا معارضا لنائبه وليام روتو، ومؤيدا لخصمه زعيم المعارضة أودينغا بعدما جرت المصالحة بينهما.

فهل كانت هذه لعبة من كينياتا ليظهر أنه مؤيد لخصمه أودينغا ومعارض لنائبه روتو حتى يؤمّن فوز نائبه ضد خصمه؟ وما سر تحركات أمريكا تجاه كينيا؟ وهل هناك صراع بينها وبين بريطانيا؟

الجواب:

لتوضيح الجواب على التساؤلات أعلاه نستعرض الأمور التالية:

-1 إن اهتمامنا بكينيا هو باعتبارها جزءاً من منطقة القرن الأفريقي التي تعتبر منطقة إسلامية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية، فأكثرية أهل المنطقة من المسلمين وكانت تحكم بالإسلام، وهي بلدان مرتبطة بعضها ببعض فأكثرها وقع تحت نير الاستعمار البريطاني. وكانت كينيا مرتبطة بسلطان زنجبار المسلم إلى أن وقعت تحت حكم الاستعمار البريطاني نهاية القرن التاسع عشر. ورغم نيل كينيا الاستقلال منذ نهاية عام 1963 إلا أنه شكلي، حيث تظهر تابعيتها لبريطانيا بواسطة العملاء، فتعاقب على حكمها عملاء تابعون لبريطانيا من جومو كينياتا منذ الاستقلال الشكلي حتى عام 1978 إلى دانيال أراب موي حتى عام 2002، إلى موايي كيباكي حتى عام 2013، إلى أن وصل الأمر إلى أوهورتو كينياتا ابن الرئيس الأول جومو كينياتا. وفاز مرة أخرى في انتخابات عام 2017. فبريطانيا تصنع العملاء على عين بصيرة من الآباء إلى الأبناء وعلى أيدي الحكام العملاء الذين لا يمكّنون أحدا إلا إذا كان عميلا على شاكلتهم ومن جنس تابعيتهم وولائهم للمستعمر نفسه...

-2 لقد تمكنت أمريكا من كسب عملاء من المعارضة، وخاصة أودينغا الذي تعتبر قبيلته القبيلة الثالثة في البلد، ولهذا بدأت تشهد البلاد صراعا استعماريا سياسيا يأخذ طابعا قبليا. وأحزابها تعتبر قبلية، وتنال تأييدها من أتباع قبيلتها عموما، فالانتماء القبلي هو الرابط بين أعضاء الحزب الواحد. فكلما جرت فيها انتخابات سالت فيها الدماء احتجاجا على نتائجها تعصبا لابن القبيلة. ووليام روتو الرئيس الجديد الذي أعلن عن فوزه في الانتخابات الأخيرة ينتمي إلى قبائل الكالينجين التي ينتمي إليها الرئيس

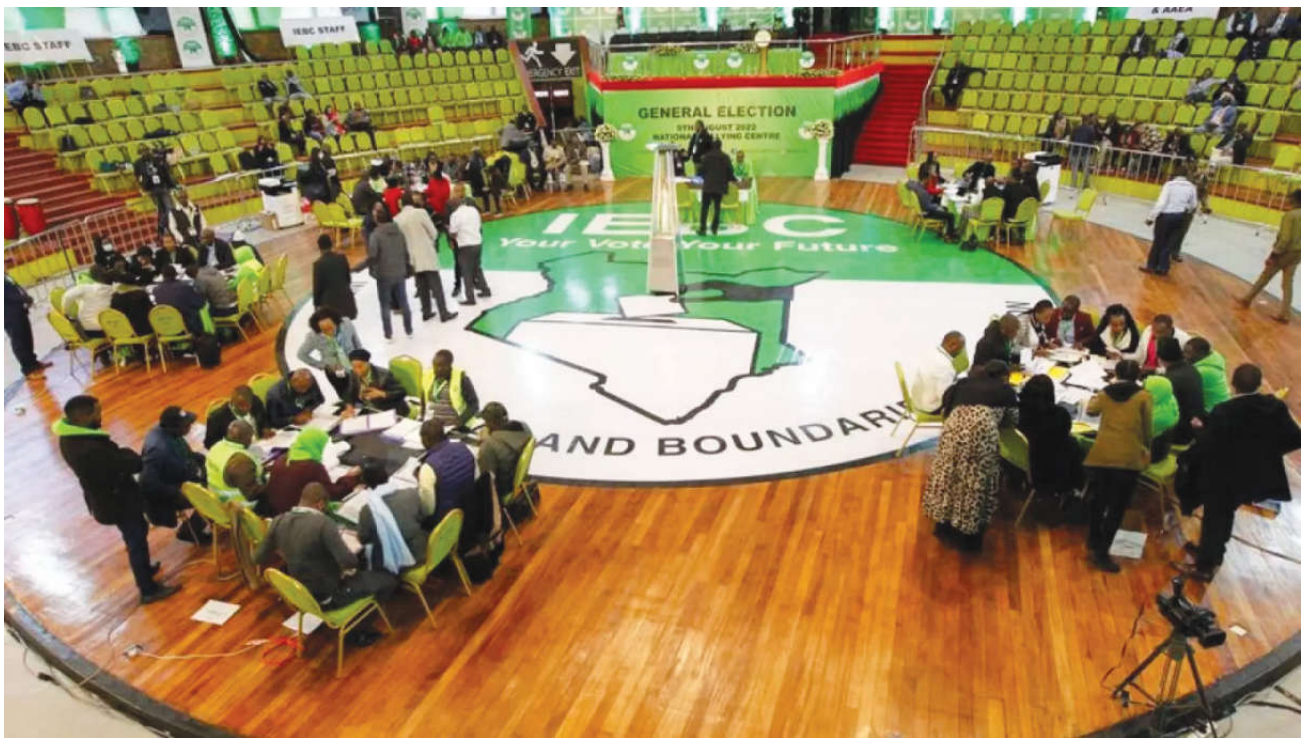

السابق دانيال أراب موي، ويتفاخر روتو بأنه تتلمذ على يد هذا الرئيس السابق حيث انتمى إلى حزبه منذ عام 1992.

-3 أعلن عن النتائج الرسمية بفوز روتو بهامش ضئيل حيث حصل على 50,5٪ بينما حصل أودينغا على 48,8٪ من أصوات الناخبين. ويلاحظ أن هناك انقساما في لجنة الانتخابات العليا، فقال رئيس المفوضية للانتخابات وافولا تشيبوكاتي: «لقد قطعنا الرحلة التي تضمن حصول الكينيين على انتخابات حرة ونزيهة ذات مصداقية، ولم تكن رحلة سهلة» بينما قالت نائبته جوليانا تشيريرا «لا يمكننا تبني النتائج التي سيتم الإعلان عنها بسبب الطبيعة غير الشفافة لهذه المرحلة الأخيرة من الانتخابات العامة» (بي بي سي 2022/8/15). وقد رفض أربعة من الأعضاء السبعة للجنة الانتخابية نفسها الاعتراف بهذه النتائج ما يثير الشكوك بحصول التزوير. وقد خرجت مظاهرات تحتج على النتائج. وقال أودينغا: «لتجنب الشك، أود أكرر أننا نرفض رفضا تاما ودون تحفظات النتائج الرئاسية التي أعلنها أمس السيد تشيبوكاتي» (الأناضول 2022/8/16) وقد تقدم إلى المحكمة العليا بالطعن رسميا أمام المحكمة العليا. فذكرت وكالة أسوشييتد برس الأمريكية أن «أودينغا سلم صباح اليوم (يوم 2022/8/22) أوراق الاعتراض إلى المحكمة العليا التي يتوجب عليها الرد خلال 14 يوما حسب القانون». وإذا قبلت المحكمة الطعن فستعاد الانتخابات خلال 60 يوما حسب القانون، وهذا غير مستبعد حتى يتم إسكات المعارضة لأن الفارق ضئيل جدا بين الطرفين ولأن لجنة الانتخابات منقسمة، وحتى لا تحصل أعمال عنف واضطرابات لا تحمد عقباها، فتجعل لدى المعارضة الأمل في كسب جولة الإعادة إذا تم الإعلان عن ذلك أو يتم الاتفاق على صيغة تصالحية بين الطرفين بأن تُعطى لأودينغا رئاسة الوزراء بعد استحداثها مرة أخرى.

-4 فكما هو معتاد، فإن المعارضة تدّعي تزوير الانتخابات عندما تخسرها، وخاصة في كينيا عندما تكون هذه المعارضة أمريكية والفائز فيها من عملاء الإنجليز، وكذلك يحدث العكس في بلاد أخرى يسيطر عليها عملاء الأمريكان. لأن كل فريق يريد الفوز بأية طريقة ويستخدم نفوذه عندما يكون في الحكم. وقد حصل في انتخابات عام 2007 أن ادّعى كل طرف كسب الانتخابات، فبدأت الاشتباكات بين طرفي الصراع فسالت الدماء وقتل نحو 1200 شخص وشرد مئات الآلاف من مناطق سكناهم بسبب الهجمات القبلية. ولكن في هذه الحال فإن الدهاء الإنجليزي لعب دورا لوقف المعارضة، فنصب فخا بإعطاء أودينغا منصب رئيس الوزراء وبقي كيباكي رئيسا للدولة، بيده كافة الصلاحيات، ووضع عراقيل في ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء. ولكن كينياتا الذي أعلن عن فوزه في انتخابات 2013 قام وألغى منصب رئيس الوزراء ليتفرد بالسلطة. وفي انتخابات 2017 حدث أن ادّعت المعارضة التزوير وطالبت المحكمة العليا بإعادة الانتخابات فأعيدت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر 2017 وقاطعتها المعارضة وأعلن عن فوز كينياتا ونائبه وليام روتو. مع العلم أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما تدخل في الأمر باعتباره من أصول كينية! ودعا إلى الهدوء وقبول نتائج الانتخابات، لأنه كان يعرف أنه لو جرت الانتخابات فسوف يفوز فيها عملاء الإنجليز مرة أخرى، لأنهم ما زالوا متحكمين في الدولة، ولهذا أراد أن تكون له منّة على حكام كينيا حتى يصبح تأثيره عليهم أقوى وبذلك يعزز نفوذ أمريكا في كينيا ويمارس الضغوطات حتى يتمكن عملاؤها في المستقبل من الوصول إلى الحكم. ولكن بريطانيا بعملائها تراوغ في كل مرة حتى تحافظ على نفوذها المهدد في كينيا، فتحايل عميلها كينياتا كأنه يوادّ عميل أمريكا أودينغا وجعلت عميلها روتو يفوز.

-5 إنها المرة الخامسة التي يعلن رايلا أودينغا عن ترشحه للانتخابات الرئاسية ويخوضها ويخسر فيها. وقد رشح نفسه سابقا أربع مرات عام 1997 و2007 و2013 و2017 ولكن عملاء الإنجليز المسيطرين على الساحة السياسية في كينيا لم يمكنوه من الفوز. وكان يأمل أن يخلف أوهورو كينياتا التي انتهت فترتاه الرئاسيتان ولا يمكنه الترشح لولاية ثالثة بناء على الدستور. وقد قام أودينغا وصالح كينياتا بعدما صافحه في 9 آذار 2018 بعد أشهر من الصدامات الدامية بين أنصارهما وعدم اعترافه بفوز كينياتا وإعلان نفسه رئيسا لكينيا وبهذه المصافحة أعلنا عن نهاية الانقسامات بينهما والاعتراف برئاسة كينياتا. وقد أثنى أودينغا على كينياتا لما «يتمتع به من شعور بالوطنية في بدء الحوار الذي أدى إلى المصافحة». وظن البعض أنهما قد توصلا إلى صفقة اتفاق ينص على أن يخلف أودينغا كينياتا أو أن أودينغا تحول لعمالة الإنجليز! ولكن كينياتا وعملاء الإنجليز لم ينخدعوا بهذه المصالحة، بل سخروها لحسابهم. لقد لعب كينياتا لعبة أثناء الحملة الانتخابية بأن أظهر أنه يؤيد أودينغا قائلا «إن روتو لا يستحق تولي أرفع منصب في البلاد ولا ينبغي توليه» فرد روتو قائلا: «إن كينياتا يريد أن يخلفه أودينغا لأنه يرغب في رئيس دمية» (بي سي سي 2022/8/16)

-6 ومن المعلوم أن حزب روتو اندمج مع حزب كينياتا عندما اتفقا عام 2012. ومن ثم توسع حزبهما الحزب الحاكم حزب اليوبيل ليتشكل من اندماج 11 حزبا في 2016/9/8 ليخوض انتخابات عام 2017 وترأسه كينياتا بعدما كان تحالفا سياسيا عام 2013 لدعم كينياتا في حملته الانتخابية. وروتو كان حليفا ونائبا له في الفترتين، وكان من مؤيدي عميل الإنجليز العريق الرئيس السابق دانيال أراب موي وكان يحشد الشباب من أجل تأييده، فنال رضاه وبدأ بترفيعه في مناصب حكومية. وقد شغل مناصب وزارية كوزير الداخلية ووزير الزراعة ووزير

الزراعة ووزير التعليم العالي. واتهمته الجنائية الدولية مع كينياتا بارتكاب جرائم عامي 2007 و2008 وقد برأتهما المحكمة التي تتحكم فيها أوروبا، فبرأت كينياتا عام 2014 وبرأت روتو عام 2016 ليخوضا معا انتخابات عام 2017 ويعلنا فوزهما فيها، كينياتا رئيسا وروتو نائبا له. ولهذا فإن روتو من عملاء الإنجليز العريقين فلا يظن أنه سيُستغنى عنه بهذه السهولة ويستبدل به أودينغا عميل أمريكا وفق ذلك الاتفاق إلا أن تكون خديعة مدبرة من دهاء الإنجليز.

-7 قام كينياتا بزيارة لبريطانيا ما بين يومي 26- 2021/7/29 واجتمع مع رئيس وزرائها جونسون وأعلن

عن أن هدف الزيارة «تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين كينيا وبريطانيا» ووقع الطرفان اتفاقية تعاون دفاعي جديدة لمدة خمس سنوات. وأعلن عن أن الاتفاقية تهدف «إلى تعزيز وتقوية التعاون بين البلدين في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في شرق أفريقيا» (بي بي سي البريطانية). ولم تفعل بريطانيا كما فعلت أمريكا وأثارت موضوع وثائق باندورا وقضايا حقوق الإنسان وقضايا الفساد عند زيارة كينياتا لها، لم تفعل ذلك بسبب ولائه وتابعيته لها! علما أن لبريطانيا قاعدتين عسكريتين في كينيا بموجب اتفاقية بين البلدين، إحداهما قريبة من نيروبي العاصمة الكينية، ومهمتها المساعدة في استقرار الحكم في كينيا لصالح النفوذ البريطاني والتحرك منها إلى مناطق أخرى لحماية هذا النفوذ، والأخرى في شمال كينيا ومهمتها تدريب القوات البريطانية التي تعد لتحارب في مناطق صحراوية وشبه صحراوية. وتتدرب القوات البريطانية في مساحة أراض تساوي أربعة أضعاف ما يستخدمه الجيش البريطاني في بلده بأسلحة وذخيرة حية تحاكي حالة حرب حقيقية. وقد ذكرت تقارير إعلامية أن القوات البريطانية التي قاتلت في أفغانستان كانت قد تدربت في هذه القاعدة بكينيا. ولهذا تولي أمريكا أهمية أخرى لكينيا لوجود هذه القواعد الإنجليزية، حيث تعمل على تصفيتها من هناك.

-8 ويبدو أن بريطانيا خلال زيارة كينياتا لهم قد طلبوا منه أن يرتب زيارة إلى أمريكا لإظهار التودد معهم وتأكيد المصالحة مع أودينغا حتى لا تقوم أمريكا مستقبلاً بأعمال (تشويش) للانتخابات القادمة، ولذلك كان التخطيط لزيارة أمريكا، وهكذا كانت تلك الزيارة بعد نحو شهرين من زيارته لبريطانيا، واستقبل الرئيس الأمريكي بايدن الرئيس الكيني أوهورو كينياتا يوم 2021/10/14 وهو أول رئيس أفريقي يستقبله الرئيس الأمريكي. وقد ذكرت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي أن الرئيسين سيناقشان العلاقات الثنائية الصلبة وكذلك «الحاجة إلى الشفافية والمحاسبة في الأنظمة المالية المحلية والدولية» وقد ورد اسم كينياتا في «وثائق باندورا» التحقيق الذي أجراه الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين وجاء فيه أن كينياتا الذي يؤكد عزمه على محاربة الفساد يملك بشكل سري مع ستة أفراد من عائلته شبكة مؤلفة من 11 شركة أوفشور إحداها تملك أسهما تقدر قيمتها بثلاثين مليون دولار. وردا على هذه المعلومات أضافت ساكي قائلة «إن الرئيس لطالما ندد بالتفاوتات (بالتجاوزات) في النظام المالي الدولي. وهذا لا يعني أننا لن نلتقي الأشخاص الذين نختلف معهم. هناك عدد من المواضيع التي لدينا مصلحة في العمل عليها مع كينيا وهذا سيكون الهدف الرئيسي (للاجتماع بين الرئيسين). وإن الرئيسين سيناقشان جهود الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ودفع السلم والأمن قدما وتسريع النمو الاقتصادي والتعامل مع تغير المناخ» (فرانس برس 2021/10/14).

فحاولت أمريكا استعمال أوراق الضغط على كينياتا حتى يعلن تأييده لمرشحها أودينغا، وقد قام بذلك فظهر أنه مؤيد لأودينغا، ولكن هذا التأييد لم يكن جادا، وإنما نفاقا حتى يغطي على فضائحه فلا تقوم أمريكا بإثارتها والتشهير به، فكان من الصعب أن يترشح لولاية ثالثة وقد لوحت أمريكا بمعارضتها لمثل ذلك... وقد قام وزير خارجية أمريكا بلينكن يوم 2021/11/17 بزيارة لكينيا ضمن جولة أفريقية له شملت أيضا نيجيريا والسنغال استمرت أسبوعا. وقال وهو في العاصمة النيجيرية: «إن الحكومات أصبحت أقل شفافية. وإن هذا يحدث في جميع أنحاء أفريقيا يتجاهل القادة حدود الولاية، ويزورون أو يؤجلون الانتخابات، ويستغلون المظالم الاجتماعية لكسب السلطة والحفاظ عليها، واعتقال شخصيات المعارضة وقمع وسائل الإعلام والسماح للأجهزة الأمنية بفرض قيود الوباء (كورونا) بوحشية» (الشرق الأوسط 2021/11/21).

والحال كذلك، كانت قواعد حزب كينياتا تعمل على حشد التأييد لروتو، وذلك باتفاق داخلي في الحزب بين العملاء الذين يدركون اللعبة فانتخبوا روتو رغم تظاهرهم بمعارضته.

-9 إن كثيرا من الدول الأفريقية الواقعة تحت النفوذ الأوروبي ومنها كينيا والسنغال تعمل على التقوي بالصين في مواجهة أمريكا التي تعمل على بسط النفوذ فيها. فالسنغال الواقعة تحت النفوذ الفرنسي تعزز علاقاتها مع الصين. فاستضافت منتدى التعاون الصيني الأفريقي في عاصمتها دكار ما بين يومي 29 و2021/11/30 وقالت وزيرة خارجية السنغال أيساتا تال سال «لدينا دبلوماسية سيادية لا نستبعد منها أحدا» بينما يبقى نفوذ أمريكا في أفريقيا محدودا مقابل النفوذ البريطاني والفرنسي فتعمل على تعزيزه بمختلف الوسائل وتعمل على منافسة النفوذ الصيني الاقتصادي الذي تتقوى به بريطانيا وفرنسا لتحصين عملائها في أفريقيا. ومؤخرا قام عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي بزيارة لكينيا يوم 2022/1/6، واجتمع مع الرئيس كينياتا الذي قال: «إن الصين ليست فقط صديقة مخلصة لكينيا ولكنها أيضا شريكة تنموية للتعاون الوثيق... وإن إنجازات التنمية في كينيا لم تكن لتتحقق بدون الدعم القوي من جانب الصين... وإن كينيا على استعداد لمواصلة تعميق التعاون متبادل المنفعة مع الصين لتحقيق التنمية المشتركة» بينما قال وزير خارجية الصين وانغ يي «ترغب الصين في تعزيز التعاون الشامل مع كينيا لمساعدتها على تعزيز قدرات التنمية الذاتية وتسريع التصنيع وتعزيز التضامن والتنسيق معها في الشؤون الدولية ومتعددة الأطراف» وقدم وانغ «مبادرة التنمية السلمية في القرن الأفريقي» وقال كينياتا «المبادرة تلبي الحاجات الملحة لدول القرن الأفريقي وإن كينيا توافق على لعب دور في هذا الصدد» (شينخوا 2022/1/6). وهذا كله يزعج أمريكا التي تعمل على ضرب النفوذ الأوروبي في أفريقيا كما تعمل على الحد من قوة الصين المتنامية.

-10 والخلاصة أن النفوذ البريطاني ما زال قويا في كينيا وأغلب اللاعبين السياسيين من عملائها، وتوحدهم عندما تدعو الحاجة كما تفرقهم عندما يستدعي الأمر ذلك. فإذا كان لا بد من الاتفاق بين عملائها وعملاء أمريكا ومن ثم تتقاسم معهم السلطة مع إمساكها بزمام الأمور فإنها تفعل وتوعز إلى عملائها ليقوموا بالمصالحة ويعقدوا اتفاقا بهذا الشأن. وإذا تمكنت من تثبيت عميلها روتو في الحكم وتمكنت من إسكات المعارضة فعندئذ لا توعز إلى عميلها بفعل ذلك، فهم رهن إشارتها وطلاب سلطة لا غير على شاكلة عملاء أمريكا. وهذا دأب العملاء في كل بلد. وأما أمريكا فسوف لا تترك الساحة وستعمل على تعزيز نفوذها في كينيا، ولا يهمها إسالة الدماء والفوضى والاضطرابات فيها وفي غيرها من البلدان الأفريقية، وهي تعمل بمختلف الوسائل والأساليب، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم على المستوى الأمني والعسكري، فتعمل على كسب العملاء في هذين القطاعين تحت مسمى الاستثمار الأمني والمساعدة في تدريب الجيش والقوى الأمنية، ومن ثم تعمل على طبخ الانقلابات كما فعلت في مالي أو تثير التمردات كما فعلت في تشاد وأدى التمرد لقتل عميل فرنسا إدريس ديبي.

وهكذا تبقى هذه البلاد، وأكثرها بلاد إسلامية، ساحة للصراع الدولي، وخاصة بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا. ولا أمل لهذه البلاد في التخلص من هذا الصراع الاستعماري الذي يجعلها متخلفة وهي من أغنى البلاد بالثروات، إلا بعودة الخلافة على منهاج النبوة. وقد بشر رسول الله ﷺ بقيامها قائلا: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ» أخرجه أحمد.

01 صفر 1444هـ-- /2022/8/28م

أمير حزب التحرير :عطاء بن خليل ابو الرشته

بيان صحفي

الحصانة الممنوحة لقتلة ومغتصبي المسلمين في ظل نظام هندوتفا الهندي

(مترجم)

في 15 آب/أغسطس 2022م، أطلقت حكومة ولاية غوجورات الهندية سراح 11 رجلاً هندوسياً كانوا يقضون عقوبة السجن مدى الحياة بتهمة اغتصاب جماعي لامرأة مسلمة، بلقيس بانو، وقتل العديد من أفراد عائلتها، بما في ذلك ابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات خلال عام 2002 ضد إبادة المسلمين في الدولة. كانت بلقيس حاملاً في شهرها الخامس عندما هاجمها الرجال الذين حطّموا رأس ابنتها بحجر أمامها، ما أدى إلى مقتلها على الفور، كما تعرّضت والدتها للاغتصاب أيضا. وقد تم وضع الأكاليل على رؤوس المغتصبين الهندوس المدانين وإطعامهم الحلويات أثناء خروجهم من السجن وعادوا إلى القرى المجاورة لمقرّ إقامة بلقيس الحالي، تاركين لها خوفاً على حياتها وسلامة أسرتها.

أطلقت حكومة غوجورات التي يحكمها حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي المناهض للمسلمين بزعامة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، سراح الرجال في اليوم نفسه الذي احتفلت فيه الهند بمرور 75 عاماً على الاستقلال، حيث كان مودي يلقي خطاباً يحثّ فيه الهنود على احترام كرامة المرأة! إنّ رمزية تحرير هؤلاء المغتصبين الهندوس في هذا اليوم، تهدف بوضوح إلى إرسال رسالة مفادها أن المرأة المسلمة محرومة من حماية الدولة الهندوسية وأن حصانة أولئك الذين يقتلون المسلمين ويهينون نساءهم هو المستقبل الذي يجب على مسلمي الهند أن يتوقّعوه في ظلّ حكمها القومي الهندوسي المتطرف. في الواقع، دعا العديد من الرهبان الهندوس وقادة الهندوتفا علناً إلى إبادة جماعية للمسلمين، بينما في نيسان/أبريل من هذا العام، ألقى رئيس كهنة هندوسي في ولاية أوتار براديش خطاباً أمام تجمع حاشد خارج مسجد في بلدة خير أباد، مهدداً بخطف واغتصاب المسلمات.

هذه هي طريقة هندوتفا في العدالة، حيث يُكافأ قتلة المسلمين ومغتصبوهم بالحرية، ويتمّ منح المذنبين بنشر الكراهية السامة تجاه الإسلام والمسلمين حرية التصرف علانية، وبث بذور الفرقة والعنف. في غضون ذلك، قامت السلطات بهدم منازل المسلمين المتهمين بالدّفاع عن مجتمعاتهم ضد هجوم الغوغاء الهندوس، كما في ماديا براديش. تعيش النساء والفتيات المسلمات في الهند اليوم في خوف من الاعتداء وانتهاك شرفهن، مع العلم أن مرتكبي هذه الجرائم سيعاملون كأبطال مع الإفلات من العقاب، ولا توجد جهة تحميهن من الأذى، وسيحكم عليهن بالجرائم المروعة التي ارتكبها أعداء الإسلام بحقهن. علاوة على ذلك، فإن الحكومات الغربية تُسارع في إلقاء الأكاذيب على الشّريعة والحكم الإسلامي، متهمةً إياها باضطهاد المرأة وسرقة حقوقها، وتحتضن مودي ونظامه علناً لتحقيق مكاسب مالية، وتلتزم الصمت حيال تزييف العدالة ضد النساء كما في حالة بلقيس. ويوضّح هذا أن اهتمامهم برفاهية المرأة المسلمة إنما هو أمر مصطنع، وأن كل الحديث عن حقوق المرأة هو مجرد أداة تستخدم لنشر أجنداتهم العلمانية المعادية للإسلام بين المجتمعات المسلمة.

إنّ القيمة التي يعطيها الإسلام لحماية شرف المرأة المسلمة لا مثيل لها، وهي قيمة أجلى لأجلها نبينا الحبيب ﷺ قبيلة بني قينقاع اليهودية، كاملةً من دولته في المدينة المنورة بسبب إساءة معاملتهم لامرأة مسلمة واحدة وانتهاك لباسها الإسلامي. وهي قيمة خاض من أجلها القادة المسلمون في ظلّ الخلافة في الماضي حروباً وفتحوا أراضيَ لحمايتها والدفاع عنها، كما يتّضح من تصرفات الخليفة الوليد بن عبد الملك في القرن الثامن الذي حشد جيشاً هائلاً بقيادة العظماء، وهبّ القائد المسلم محمد بن القاسم لإنقاذ بعض النساء المسلمات اللائي سجنهن الملك الهندوسي المستبد راجا ضاهر؛ وأعمال الخليفة في القرن التاسع، المعتصم بالله، الذي أرسل جيشاً ضخماً لإنقاذ امرأة مسلمة واحدة في عمورية بتركيا قام الرومان بأسرها وإساءة معاملتها. بلّ إن العدل والحماية والوصاية على أمهات وبنات هذه الأمة لن تقوم أبداً دون عودة نظام الإسلام، حيث إنّ الخلافة على منهاج النبوة هي التي تمثل مصالحها حقاً وتدافع عن دينها وتهتم بهذه الأمة وبرفاهها وتجسيد العدالة. يقول النبي ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

د. نسرين نوّاز
مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

شركات الأدوية الكبرى تكشف عن ألوانها الرأسمالية الحقيقية

(مترجم)

يحيى نسبت
الممثل الإعلامي لحزب التحرير في بريطانيا

الخبر:

تزعم شركة موديرنا الأمريكية للتكنولوجيا الحيوية أنها طوّرت تقنية mRNA قبل نسخ جائحة كوفيد19-، بالتالي فهي تقاضي شركة فايزر وشريكتها الألمانية بيونتيك لانتهاك براءات الاختراع.

وقال ستيفان بانسيل، الرئيس التنفيذي لموديرنا، "إننا نرفع هذه الدعاوى القضائية لحماية منصة تكنولوجيا mRNA المبتكرة التي ابتكرناها، واستثمرنا مليارات الدولارات في إنشائها، وحصلنا على براءة اختراع خلال العقد الذي سبق جائحة كورونا".

موديرنا، التي تأسّست كشركة فقط في عام 2010، كانت مطوراً مبكراً لتقنية mRNA المستخدمة تجارياً لأول مرة في لقاحات كوفيد.

وفي وقت مبكّر من الوباء، قالت موديرنا إنها لن تفرض براءات اختراعها لمساعدة شركات الأدوية الأخرى على تطوير طرقها الخاصة، خاصة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

في مارس 2022، قالت إن المنافسين مثل فايزر وبيونتيك يتعيّن عليهم احترام حقوق الملكية الفكرية في بعض البلدان ذات الدّخل المرتفع، على الرّغم من أنها لن تطالب بتعويضات عن النشاط قبل ذلك التاريخ.

وحقّق لقاح كوفيد من موديرنا - منتجها التجاري الوحيد - 10.4 مليار دولار من العائدات هذا العام بينما حقّق لقاح فايزر حوالي 22 مليار دولار.

غالباً ما تحدث نزاعات براءات الاختراع عندما يتمّ تطوير تقنية جديدة، ويواجه كل من بيونتيك / فايزر وموديرنا بالفعل دعاوى قضائية أخرى تتعلق بمنصات mRNA الخاصة بهما.

موديرنا نفسها في نزاع مستمر مع المعاهد الوطنية الأمريكية للصّحة حول ائتمان براءات الاختراع الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا mRNA.

في جويلية، رفعت شركة كيورفاك الألمانية للتكنولوجيا الحيوية دعوى قضائية ضد بيونتيك بدعوى انتهاكها لبراءات الاختراع المرتبطة بهندسة جزيئات mRNA معينة وتسعى للحصول على "تعويض عادل". (بي بي سي)

التعليق:

كانت الصورة التي صوّرتها الحكومات الغربية وشركات الأدوية في بداية جائحة فيروس كورونا صورة إنسانية توحّدت لدحر الفيروس.

قيل لنا إنه تمّ تنحية الخلافات جانباً حتى نتمكن جميعاً من العمل معاً. على الرغم من الرسالة العلنية التي مفادها "نحن نهتم بصحتك"، لا يمكن إخفاء الواقع القبيح للرأسمالية لفترة طويلة. وقد كانت التناقضات واضحة في وقت مبكر وأصبحت أكثر وضوحاً مع تضاؤل حالة الذعر العالمية إلى حدّ كبير وعودة الحياة إلى طبيعتها.

يُعد إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عائقاً رئيسياً أمام القدرة على تحمل تكاليف الأدوية الحيوية وتوافرها في جميع أنحاء العالم. لا يمكن للمصنعين الصّغار تحمّل النفقات القانونية اللازمة لتحمل شركات الأدوية الكبيرة، لذلك هناك احتكار فعال. من الواضح أن الناس يعانون لأن الأدوية لا يمكن تحملها، لكن هؤلاء الأشخاص ليسوا مرئيين بما يكفي للتأثير على الرأي العام، لذا فهم لا يُهمون.

ليس للرأسمالية قيم أخلاقية أو إنسانية متأصلة. بل النفعية والربح هما القيمتان الوحيدتان اللتان تعترف بهما. على هذا النحو، يقف النظام الرأسمالي على خلاف معظم الناس على وجه الأرض، حتى أولئك الذين نشأوا داخل مجتمعاتها. غالباً ما يشعر أتباع العلمانية المتعصبة داخل الشركات الكبرى والحكومة بالحاجة إلى التظاهر بالقلق على رفاهية الناس، بحيث تكون علامتهم التجارية أكثر قابلية للتسويق بين الناس العاديين الأقل تعصباً.

إن حقيقة وجود عرض لطيف من إحدى شركات الأدوية بعدم مقاضاة الآخرين أثناء الوباء ليس دليلاً على الاهتمام بالإنسانية، بل إنّ التطبيق المستمر لقوانين الملكية الفكرية دليل على عكس ذلك.

في العالم الرأسمالي الرعاية هي مجرد صورة قابلة للتسويق تابعة للمنفعة التي يمكن جنيها من تبنيها.

جريدة الراية

هل تشكيل حكومة ثالثة ينهي النزاع في ليبيا؟

كتبه: الأستاذ أحمد المهذب

ما كان استمرار الأزمة في ليبيا وتفاقمها إلا بفعل التدخل الأجنبي المستمر فيها حتى بات واضحاً أنه لم يعد للأطراف المحلية المتنازعة من دورٍ حاسم في حل الأزمة على أي وجه كان، وقد أدى هذا لتقديمٍ مشاريع شتى ظاهرها حلٌ للأزمة، وحقيقتها زادت الأزمة تعقيداً وتأزيماً؛ فبعد فشل حفتر وداعميه في السيطرة على العاصمة وانهزامه وتراجعه شرقاً حتى سرت، وبقائه مسيطرا على أكثر من نصف البلاد، حصلت جملة من الأعمال واللقاءات والقرارات نظمتها الدول الغربية في موسكو وبرلين وباريس وباليرمو والقاهرة، وقد كانت كل هذه اللقاءات ظاهرها البحث عن حلٍ للأزمة، في حين إنها كانت صراعاً بين هذه الدول المتدخلة في شأن ليبيا، وبعد ذلك أضحت القوى المحلية مجرد أدوات في صراع الدول الكبرى، وآخر صور هذا الصراع ما حصل في مجلس الأمن من خلاف على من يكون رئيس بعثة الأمم المتحدة الجديد في ليبيا إثر انتهاء مهمة ستيفاني وليامز. جاء في تصريح مندوب ليبيا في الأمم المتحدة طاهر السني: "إن هناك صعوبة في تعيين مبعوث خاص إلى ليبيا بسبب وجود مشاكل تحول دون الوصول إلى اتفاق داخل مجلس الأمن". وقد كان هذا بعد أن رفضت أمريكا تعيين وزير خارجية الجزائر السابق أبو قدوم لهذا المنصب.

وأيضاً بعد أن رفض المندوب الليبي تعيين السنغالي بيتالي للمنصب نفسه، ويبدو أن هذا الرفض بدفع من أمريكا، لأن أمريكا لا تريد أن يكون رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من الوسط الذي تسيطر عليه فرنسا فدفعت المندوب الليبي للاعتراض.

لقد شاهدنا الأمريكية ستيفاني وليامز رئيسة بعثة الأمم المتحدة السابقة إلى ليبيا بعد انتهاء فترة رئاستها في لقاء مع موقع ميدل إيست مونيتور البريطاني، والذي قالت فيه: "معظم القادة الليبيين يحبون مغازلة الجهات الخارجية والسفر حول العالم، وتلقي معاملة السجاد الأحمر، مع ذلك فإن هؤلاء القادة الليبيين نفاقاً يلقون باللوم على هذه الجهات..." (نقلاً عن بوابة الوسط، 13/8/2022).

فهي تخفي الدور الذي قامت به في إلقاء التناقضات وتبديل الصيغ والمواقف كلما قارب المتحاورون من الوصول إلى

نتيجة، ولا تسمح لأي حوار في الوصول إلى اتفاق ما، وهذا السلوك مارسه من قبلها غسان سلامة الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، فخلال هذا الزمن الطويل للأزمة في ليبيا نجد أن دور بعثة الأمم المتحدة هو إطالة عمر الأزمة مع التقديم المستمر "لإبر المورفين المسكن" لبقاء الحال ممسوكاً حتى لا يخرج الوضع أو يفلت من أيديهم فيستمر تدخل البعثة وأيضاً سفراء الدول الكبرى كلٌ حسب مصلحته في استمرار الأزمة، والدفع بها باتجاه مصالح دولته، في ظل حالة عدم وجود حل.

وفي الفترة القريبة حصلت جملة من الأمور، أولها قيام برلمان طبرق بتعيين باشاغا رئيساً للوزراء بدلاً من عبد الحميد دبيبة، ورفض دبيبة التسليم له بحجة أنه لن يسلم إلا لسلطة جديدة منتخبة من مجلس نواب جديد منتخب، حسب الاتفاق الذي أوصله لرئاسة الحكومة، معتبراً حكومة باشاغا حكومة انقلابية. وصرح أن "زمن الانقلابات قد ولى" وطالب في تصريحه "مجلس النواب والأعلى للدولة بالكف عن العبث وإقرار قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات" (12/8/2022)

وهذا السلوك الذي يسير فيه مجلس نواب طبرق والأعلى للدولة من عدم الاتفاق على قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات بتشجيع من مصر وتركيا هو مؤشر واضح بأن أمريكا لا تريد حلاً الآن للأزمة في ليبيا، وإنما تريد إبقاءها بين الهدوء والتفجير، ولا يتم هذا إلا بالإبقاء على هذا الوسط السيئ التابع لهم من السياسيين على رأس هذا الحكم الهزيل، فهو أفضل وضع لأمريكا لتخريب البلاد وإضاعة المال وإحداث إفقار عام في كل القطاعات حتى عندما تريد أن توجد الفوضى يكون الأمر سهلاً عليها، مستغلة في ذلك حالة الانقسام في صفوف الشعب؛ بين مؤيد للثورة، ومؤيد لأنصار النظام السابق، ومؤيد للتيار العلماني السائر في ركاب حفتر.

أما طرح تشكيل حكومة ثالثة جديدة قد تكون هي الحلَّ للخلاص من الحكومتين، فهو طرح ساذج لحل الأزمة، وكأن الحكومة الأولى والثانية هما سبب الأزمة بينما هما ثمرتها وثمرة المهيمنين على البلاد من القوى الأجنبية.

ولا يمكن حل أزمة ليبيا طالما بقي الأجنبي هو المتحكم في هؤلاء الأشخاص الذين يطبقون على البلاد والعباد، فلا بد من قيام العقلاء والمخلصين في هذا الشعب الكريم بالعمل الجاد لرمي هؤلاء الأتباع خارج دائرة التأثير وقطع الصلة بالأمم المتحدة المجرمة والدفع بمن ليسوا بعملاء إلى مواقع القيادة والحكم، والقضاء على البيئة التي تسمع للسفارات وتمشي في دهاليز صناعة العملاء، وبث اليقظة في أوساط الناس وتجلية أبصارهم لخطورة العمالة والعملاء، والاعتماد على الله وحده وقفل معابر وأبواب

النظام السوداني يستهين بأرواح الناس وممتلكاتهم في ظل كوارث الفيضانات والسيول

بقلم: الأستاذ محمد الحسن - ولاية السودان القضارف

ضربت السيول والفيضانات كثيراً من مدن السودان، شرق البلاد وغربها، جنوبها وشمالها، ولم ينج منها إلا القليل، وتناقلت وسائل الإعلام المحلية والدولية، المقروءة منها والمسموعة والمرئية، تلك المأساة ونقلت بعضها صور الأضرار والدمار الذي أصاب كثيراً من البنى التحتية لتلك المناطق المنكوبة فعزلتها، حيث اجتاحت السيول والأمطار أكثر من 90٪ من المساحات المزروعة خلال هذا الموسم الصيفي، وهناك أرقام أولية أوردتها صحيفة أخبار اليوم السودانيه بتاريخ 23 أوت ٢٠٢٢م، قدرت حجم الخسائر في المنازل وأن ٢١٨٩٤ منزلاً، تدمرت بالكامل، و٩١٩٤٠ تدميراً جزئياً، و٨٠ حالة وفاة ومئات الإصابات. وفي تقرير للمركز القومي للأرصاد، فإن مدينة المناقل في ولاية الجزيرة بوسط السودان، تدمرت فيها عشرات الأفدنة المزروعة ومئات المرافق العامة، والمتاجر والبساتين، و54 قرية وصلتها السيول، وهناك مدن أخرى تأثرت بهذه السيول والفيضانات.

وتلتحف السماء، فلا طعام ولا مياه صالحة للشرب، ولا صرف صحي، والأخطر من هذا وذاك، اختلاط هذه المياه بمخلفات التعدين في عدد من ولايات السودان.

هذا هو حال أهل السودان؛ آلاف الأسر بلا مأوى، ولا طعام ولا دواء، حتى إن أهل البلد المشهورين بالطيبة لم يجدوا ما يقدمونه للمتضررين بسبب انقطاع المناطق المنكوبة، والوضع الاقتصادي، وارتفاع الأسعار الجنوني، وضيق العيش الذي يعاني منه الجميع، ناهيك عن أن الحكومة الانتقالية لا تهتم بمعالجة آثار السيول والفيضانات ولا غيرها مما يحتاجه الناس من مأكل وتطبيب وغيرهما بسبب سوء الرعاية فلم يبق إلا البكاء والحزن على ما وقع على الناس.

وإزاء الوضع المتدهور والتفاقم المتصاعد للأوضاع، فإن أقصى ما قامت به الحكومة الانتقالية الهزيلة، أنْ شكّل عبد الفتاح البرهان لجنة عليا لدعم المتأثرين من السيول والأمطار، وذلك لأن النظام الرأسمالي الذي ابتليت به الأمة لا يلقي للرعية بالاً، فقد حول بشرية القوي يأكل الضعيف، فأطراف النزاع على السلطة في السودان، كل فريق منهم مشغول بتلميع نفسه؛ فالمدنيون همهم كيف يوقعون العسكر في مضايقات تطيل الفترة الانتقالية، ليتمكنوا من إيجاد تأييد لهم من الشارع، والعسكر بتعدد مراكزهم (الجيش، الدعم السريع، الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام)، كل منهم يصارع لتثبيت نفسه، وهنا تنعدم الرعاية وتضيع الرعية، طالما كل فريق يعمل لصالح أسياده وداعميه الأوروبيين أو الأمريكان. وكل ما فعلته الحكومة أن تقدمت ببعض الخيام وبعض الطعام، تبرعت بها بعض دول الخليج، وهذا نفسه لا يعالج قضية السيول والفيضانات، وإنما ذر للرماد في عيون الناس، ولا هو حل للمشكلة، فهو لا يجبر لهم ضرراً، ولا يغنيهم عن مسكن تضرر، والحكومة تعلم ذلك، والجهات المانحة هي الأخرى تعلم ذلك، والمتضررون أشد علما بحالهم، فالناس في العراء، والسيول والفيضانات تزداد يوما بعد يوم والحكومة تتفرج وتكثر من العويل، مثلها مثل العامة وكأنها غير معنية بالمعالجة، رغم لجوء المتضررين إليها وهو الحق، ولكن المستغرب.

إن هؤلاء الحكام كأنهم لم يقرؤوا سيرة القائد الأعظم محمد رسول الله ، فعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَزِعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْلَةً فَخَرَجُوا نَحْوَ الصَّوْتِ فَاسْتَقْبَلَهُمْ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ اسْتَبْرَأَ الْخَبَرَ وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرْيٍ وَفِي عُنُقِهِ السَّيْفُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَمْ تُرَاعُوا لَمْ تُرَاعُوا» ثُمَّ قَالَ: «وَجَدْنَاهُ بَحْراً أَوْ قَالَ إِنَّهُ لَبَحْرٌ». فهو يعلم أمته وخاصة القادة منهم كيف يكون القائد يقظاً حريصاً على أداء مهامه. وفي عام المجاعة يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه بطنه لما قرقرت من الجوع فيقول لها: "قرقري أو لا تقرقري والله لن تطعمي لحما حتى يطعمه فقراء المسلمين"، ويقول فيما يتعلق بأمر المسؤوليات العامة: "والله لو عثرت بغلة في العراق لخفت أن يسألني الله عنها لم لم تسو لها الطريق"! هكذا هي القيادة في الإسلام.

..... يتبع

الرئيس الفرنسي ماكرون يبحث عن حل للأزمة الاقتصادية التي تؤثر على أوروبا في المكان الخطأ

رمضان أبو فرقان

في إشارة إلى صورة متشائمة للفترة المقبلة، أشار ماكرون إلى أن "عصر التهور والإسراف والوفرة" قد انتهى، وأن على الحكومة اتخاذ إجراءات ضده. وحول الأحداث العالمية في السنوات الأخيرة والإجراءات الواجب اتخاذها ضدها قال ماكرون: "ما نشهده هو أشبه بتغيير كبير واضطراب وليس نظاماً... نحن نعيش في نهاية ما كان ينظر إليه على أنه وفرة لسنوات: منتجات رخيصة لا تنتهي ووفرة تكنولوجية وتربة ومواد خام ومياه". وشدد على أن حقبة جديدة قد بدأت في فرنسا وأوروبا وحث الحكومة على الانفتاح واليقظة والوفاء بالتزاماتها على أساس أن هذا الوضع سيسبب القلق بين الناس. وجادل بأن الأنظمة غير الليبرالية آخذة في الصعود وأن الأنظمة الاستبدادية تزداد قوة.

كان العالم يعيش في دائرة الإحراج الاستعماري الذي نشطت فيه دول أوروبا الغربية منذ هدم دولة الخلافة؛ لأن المستعمرين تركوا الأنظمة الديكتاتورية مكانهم ليظل نفوذهم في المناطق التي احتلوها وخاصة في البلاد الإسلامية. على الرغم من التأكيد على ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، استمرت القوى الغربية الرأسمالية في دعم الأنظمة الاستبدادية والانقلابية والديكتاتورية في مناطق خارج أراضيها طالما أنها تخدم مصالحها الخاصة. لكن عندما تتغير مصالحهم يبدؤون هذه المرة في قلب الأنظمة التي يؤيدونها بخطاب مصطنع مثل "إسقاط الطغاة ونشر الديمقراطية". في واقع الأمر فإن احتفاظ فرنسا بالاحتياطيات الوطنية لـ14 دولة أفريقية مثل بنين وبوركينا فاسو وغينيا بيساو وساحل العاج ومالي والنيجر والسنغال وتوغو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل، وغينيا الاستوائية والجابون منذ عام 1961، هو أقوى دليل على وحشيتها الاستعمارية. حتى وصل الاستعمار الشنيع لهذه البلدان إلى مستوى جعلها تستثمر احتياطياتها من العملات الوطنية في البنك المركزي الفرنسي. وبالتالي يُذكر أن الخزانة الفرنسية تدر ما يقرب من 500 مليار دولار من الأرباح والعوائد من أفريقيا سنوياً.

فلماذا تتحدث فرنسا عن نهاية عصر الوفرة وتحذر الحكومة من هذا الموضوع رغم أنها تستغل ثروات هذه الدول وتحقق مداخيل ضخمة على حساب شعوبها التي في حالة فقر إلى درجة الموت؟!

الجواب على ذلك يكمن في النظام الرأسمالي الذي تبنته فرنسا نفسها. ففي ظل الرأسمالية يحتكر الشركات والصناعات والاستثمارات عدد قليل من الأفراد الجشعين الذين تتمثل رغبتهم الوحيدة في تجميع الثروة بغض النظر عن القيم الإنسانية. هذا هو السبب في أن مخالب الرأسمالية تمزق كل حياة الغالبية الفقيرة. بينما تحتفظ هذه النخبة الرأسمالية النهمة والوحشية بهذه الثروة بأيديها عندما يكون اقتصاد البلاد في حالة تدهور، تبدأ الحكومة على الفور في فرض ضرائب باهظة على كل منتج وخدمة أساسية. لذلك بما أن كل شخص يحتاج إلى سلع وخدمات في حياته اليومية، فإن الضرائب تنعكس بشكل مباشر على أهل البلد وهذا يزيد من ضغوط الحياة على الناس.

علاوة على ذلك يمكننا القول إن الحكومة لا تفرض ضرائب على أموال الأغنياء بل تجعل الضرائب عبئاً على الفقراء فقط. لأنه عندما تكون هناك ضريبة على الشركات يتخلص أصحاب الشركات الأثرياء من هذه الضرائب عن طريق إصدار فواتير نايلون. وهكذا بينما تدور الثروة بين قلة من الناس في النظام الرأسمالي، يخدم الناس مثل العبيد الذين لا يستطيعون حتى تلبية احتياجاتهم الأساسية. يتجاهل ماكرون هذه الممارسة الرأسمالية الفاسدة المثيرة للاشمئزاز، ولا يزال يدعو الحكومة إلى الانفتاح واليقظة والوفاء بالتزاماتها على أساس أن هذا الوضع سيثير القلق بين الناس. لكن ماكرون يجب أن يعرف بأن هذه الممارسة الرأسمالية الفاسدة المناهضة للطبيعة البشرية، عفا عليها الزمن وتوشك على الانهيار. بالتأكيد لن يوقف النهاية الحتمية هذه.

أما دفاع الرئيس الفرنسي عن صعود الأنظمة غير الليبرالية وتقوية الأنظمة الاستبدادية؛ فكما ذكرت في البداية كانت الدول الغربية وخاصة فرنسا هي التي زرعت مكانها أنظمة دكتاتورية حتى يستمر نفوذها في المناطق التي احتلتها. لذلك فإن ما يعنيه ماكرون بالنظام الاستبدادي هو نظام الحكم في الإسلام الذي سيحسده العالم كله بما في ذلك الغرب ودمجها في أسرع وقت ممكن، وأحكام الشريعة التي تقدم حلولاً جذرية للمشاكل الاقتصادية وغيرها. ولكن بغض النظر عن مدى صعوبة محاولات ماكرون ومدى التحذير منه فلن يتمكن أبداً من منع الإسلام من الوصول إلى الحكم؛ لأن الإسلام أسلوب حياة متكامل ولديه نظام اقتصادي فريد.

في الواقع يقوم الاقتصاد الإسلامي على ركائز ثلاث: طرق التملك والإنفاق والتوزيع. المشكلة الاقتصادية في نظام الإسلام ليست هي في نقص السلع والخدمات بل في التوزيع نفسه. وبهذا المعنى فإن حل المشكلة الاقتصادية لا يكمن في إنتاج السلع بل في توزيع السلع الموجودة. وخير مثال على ذلك الأراضي الإسلامية ومنها الدول الأفريقية التي استغلتها فرنسا. لأن الأراضي الإسلامية فيها ثروات هائلة تحت الأرض وفوق الأرض، ولكن بسبب سياسات التوزيع السيئة، بينما يتضور الناس جوعاً ويعانون من الفقر في كثير من الأماكن، يتم إلقاء بعض الأطعمة في حاويات القمامة! لذلك لا ينشأ الفقر من القدرة الإنتاجية للسلع ولكن من سياسة التوزيع التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد. لهذا السبب فإن الإسلام، على عكس الرأسمالية يحرم الكنز والاحتكار. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

نتيجة لذلك فإن الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم هي في الواقع مؤشر واضح على فشل النظام الاقتصادي الرأسمالي. لذا حان الوقت للاستجابة لدعوة التغيير الجذري؛ لأن هذه الدعوة ستقود الناس إلى الخلاص في الدنيا والآخرة. هذا التغيير الجذري هو دعوة للإسلام؛ لأن الإسلام هو المبدأ الوحيد الذي فيه أنظمة اقتصادية وسياسية واجتماعية حقيقية. لذلك فإن قيام دولة الخلافة في إحدى البلاد الإسلامية سيوجه البشرية جمعاء في كل مناحي الحياة. إن فرنسا والدول الرأسمالية الأخرى إذا دخلت بلداً فإنها تعمل على تدميره وذبح شعبه ونهب ثرواته، بينما الإسلام والمسلمون يدخلون لإعادة بنائه وتحويله إلى جنة وتكريم شعبه. لذلك عند إقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة سترد على ماكرون وأمثاله، "الرد ما تراه لا ما تسمعه"، وسوف تنكشف أمام شعوبهم ممارساتهم الوحشية ضد المسلمين وغيرهم ولن يكون لديهم عين للنظر إلى الإنسانية بما في ذلك شعوبهم.

دعوات لتوفير وجبات مجانية للأطفال في بريطانيا وتنبؤات بارتفاع أعداد الجوعى في المدارس

منّة طاهر

الخبر:

قالت صحيفة الغارديان البريطانية في تقرير نشرته الأحد 28 أوت 2022، إن الجوع سيكون التحدي الأكبر الذي تواجهه المدارس في بريطانيا مع عودة الأطفال إلى الفصول الدراسية في الأسابيع المقبلة، ما أثار دعوات للحكومة لتقديم وجبات مدرسية مجانية شاملة للمساعدة في معالجة الأزمة.

وبالفعل هناك 800000 طفل يعيشون تحت خط الفقر في إنجلترا غير مؤهلين للحصول على وجبات مدرسية مجانية، وفقاً لمجموعة عمل فقر الطفل.

التعليق:

قال بول جوسلينغ، رئيس مدرسة إكستر رود الابتدائية المجتمعية في إكسماوث: "في الشتاء الماضي، كان لدي بالفعل مجموعة من الأطفال الذين كانوا يقفون حول الدفاية خارج مكتبي كل صباح لأنه لم يكن لديهم تدفئة في المنزل ويحتاجون إلى الإحماء". "سيكون لدينا عدد أكبر بكثير من الأطفال يحضرون إلى المدرسة وهم جوعى" وأضاف "إن مدرسته كانت قلقة بشأن كيفية تحمل تكاليف إبقاء الأضواء ناهيك عن مساعدة العائلات".

وفي سياق ذي صلة، قال جوني أوتلي، الرئيس التنفيذي لـ-Education Alliance Academy Trust، التي تدير سبع مدارس في هال وإيست رايدنج: "هذا (فقر الغذاء) هو أكبر تحدٍ ستواجهه المدارس. سوف يذهب المزيد والمزيد من الأطفال إلى المدرسة وهم جائعون. سيتجاوز تعريف الوجبات المدرسية المجانية الآن" وأضاف أنه "حتى قبل أن يرتفع سقف الطاقة المروع، كان يخطط لإجراءات مثل نوادي الإفطار وتبادل الزي الرسمي بسبب تزايد الفقر في مدارسه". ولكن الآن "الحجم المحتمل للمشكلة أسوأ بكثير".

إنّ هذه التصريحات أعلاه تعكس واقعا قاتما لدولة قوية مثل بريطانيا.

إنّه لا يكفي أي دولة بناء اقتصاد قوي مزدهر لينعم شعبها بالرعاية والعيش الكريم، بل إنّه لا يكفي الازدهار والتطور للقضاء على مآسي الفقر والخصاصة والتشرد وغيرها.

إنّ مكمن الداء هو في النظام الرأسمالي سواء النظام الاقتصادي أو السياسي، فالأسس التي يقوم عليها تضمن تكدس المال في أيدي الرأسماليين أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال الضخمة وتطور الاقتصاد بنمو تجارتهم ومصانعهم ومعاملاتهم، بينما في المقابل يبقى أغلبية الشعب على حالهم بل تسوء حالهم في أغلب الأحيان بسبب الغلاء والأوضاع العالمية وغيرها مثلما حدث بسبب انعكاسات الحرب بين روسيا وأوكرانيا من تدهور القدرة الشرائية في بريطانيا وفرنسا ودول كثيرة والارتفاع الجنوني لأسعار المحروقات.

إنّ النظام الإسلامي يتفرّد بتميزه وبأسسه الحكيمة التي وضعها العليم الخبير بما يصلح للإنسان في كل زمان ومكان، ولذلك إذا ما طبّق الإسلام ونظامه الاقتصادي فإنّ السعي لن يكون لبناء اقتصاد قوي وحسب بل سيراعي مع ذلك جملة من الأسس التي تكفل رعاية شؤون الناس وتوفير حاجياتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية بل والكمالية أيضا، كما سيسعى للقضاء على الفقر والتشرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي للتقليل من تأثير الظروف العالمية والتصدي للكوارث والمجاعات وغيرها.

إن التاريخ لينطق بشموخ عن عدل النظام الإسلامي وكيف أنّ المسلمين بل وغير المسلمين نعموا في ظله بالعيش الكريم الذي يليق بالإنسان، والقاصي والداني يعلم ذلك.

فاللهمّ عيشا كريما تقرّ به الأعين يا رب العالمين.

ماكرون: «الإسلام لديه عدو هو فرنسا»

أسعد منصور

الخبر:

أجاب الرئيس الفرنسي ماكرون يوم 2022/8/26 أثناء زيارته للجزائر على سؤال صحفيين عن «خيبة الأمل من فرنسا في عدد من الدول الأفريقية» فقال: «أريد ببساطة أن أقول للشباب الأفريقي، اشرحوا لي المشكلة، ولا تنجروا، لأن مستقبلكم لا يكمن في مناهضة فرنسا». وتابع قائلا: «نعم تنتقد فرنسا، تنتقد من أجل الماضي.. لأننا تركنا طويلا سوء التفاهم يترسخ، وأيضا بسبب تلاعب هائل» وقال: «لنكن واضحين، العديد من نشطاء الإسلام السياسي لديهم عدو هو فرنسا، العديد من الشبكات التي تحركها في الخفاء تركيا وروسيا والصين لديها عدو هو فرنسا». (عربي21، 2022/8/27)

التعليق:

إن الرئيس الفرنسي تعوّد الكذب والمغالطة والتزوير، ومحاولة التغطية على ماضي فرنسا وسمعتها الملطخة والسيئة لدى أهل أفريقيا الذين عانوا الأمرين من استعمارها وما زالوا يعانون.

نعم إن مستقبل شباب أفريقيا في مناهضة فرنسا والغرب المستعمر كله، حيث تسابق الأوروبيون على استعمار شعوب أفريقيا خاصة وشعوب العالم عامة، وما زالوا يفعلون. فقتلوا الملايين من أهلها، ونهبوا ثرواتهم وباعوا أعدادا كثيرة عبيدا في أمريكا. فإذا لم يعرف الشباب في أفريقيا عدوهم، ويأخذوا العبر من ماضيهم المرير، وإذا لم يبحثوا عن فكر صحيح بعيدا عن الفكر الغربي ومنه الفرنسي، فلن يتحرروا من ربقة الاستعمار ولن ينهضوا ويتقدموا ويسترجعوا ثرواتهم من الناهبين الفرنسيين وغيرهم من المستعمرين. وقد عاد المسلمون منهم يبحثون عن الفكر الصحيح في دينهم ويتمسكون بإسلامهم.

فرنسا لم تتغير، فالرئيس الفرنسي يكذب، فحاضر فرنسا هو كماضيها، كانت مستعمرة في الماضي وما زالت دولة مستعمرة، ولكنها تتخذ أساليب أخرى للاستعمار، ومنها الاقتصادي فما زالت شركاتها تنهب ثروات أفريقيا، وكما قال رئيسها السابق شيراك «لولا أفريقيا لكانت فرنسا مثل دول العالم الثالث في الهشاشة والفقر». فهناك 14 دولة أفريقية تتحول إيرادتها كلها إلى البنك المركزي الفرنسي، وربطت عملتها باليورو الأوروبي وكان سابقا الفرنك الأفريقي. وكما قال لويجي دي مايو نائب رئيس وزراء إيطاليا الأسبق عام 2019 عندما انتقدت فرنسا منع اللاجئين من أفريقيا للوصول إلى سواحل إيطاليا «إن فرنسا لم تتوقف عن ممارساتها الاستعمارية في عشرات من الدول الأفريقية. إن فرنسا هي واحدة من تلك الدول التي تطبع أموال 14 دولة أفريقية ما يحول دون التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتسهم في تكريس الحقيقة التي تتضمن مغادرة اللاجئين لبلادهم ليلقوا مصيرهم إما إلى الموت أو إلى الساحل المقابل»، وأضاف «لولا دول أفريقية لكان الاقتصاد الفرنسي في المركز الخامس عشر بين اقتصاديات العالم لا بين أكبر ستة اقتصادات في العالم». وقال: «إذا أرادت أوروبا أن تتحلى بالشجاعة، فلا بد أن توجه قضية إنهاء الاستعمار في أفريقيا»، ودعا المسؤول الإيطالي مايو «إلى فرض عقوبات على فرنسا بسبب سياستها تجاه أفريقيا التي تسبب الهجرة إلى أوروبا» (وكالة أنباء أنسا الإيطالية، 2019/1/20)

حتى إن وجه الاستعمار العسكري ما زال مستمرا، فلفرنسا قواعد عسكرية عدة ترابط في دول أفريقية عدة، فلها قواعد عسكرية في جيبوتي وتشاد والغابون والنيجر والسنغال وكوت ديفوار وأفريقيا الوسطى، وقد اضطرت مؤخرا إلى إغلاق قاعدتها في مالي وسحب جيشها. فهي تتدخل فورا للمحافظة على نفوذها واستعمارها وشركاتها التي تنهب ثروات البلاد بذريعة (محاربة الإرهاب)! فقد تدخلت في مالي عام 2014 بقوة مكونة من 12 ألفا وشكلت قوة أفريقية بجانبها اسمها دول الساحل. وقد خرجت مهزومة ذليلة يوم 2022/8/15 بعد سنة بالضبط من خروجها ذليلة مهزومة مع أمريكا وغيرها من دول الناتو الصليبية من أفغانستان. وقد دمرت هي وهذه الدول في عدوانها الصليبي أفغانستان وقتلت وشردت وأصابت الملايين من أهلها، أليس ذلك استعماراً؟ أليس ذلك هو ما فعلته في الماضي؟ فكيف يقوم الرئيس الفرنسي بالمغالطة والتزوير ومحاولة التغطية على الحقيقة ومحاولة تبييض صفحة فرنسا السوداء التي لا يمكن تبييضها مهما حاول ماكرون وكذب وخادع؟ وماذا فعلت هي وأمريكا وبريطانيا في الرقة بسوريا، وفي الموصل والرمادي بالعراق عام 2017؟ ألم يدمروا هذه المدن فوق رؤوس أهلها المسلمين؟ وماذا فعلت في أفريقيا الوسطى حيث تدخلت لإرجاع عملائها الذين سقطوا في انقلاب من منظمة سيليكا المشكلة من المسلمين، فقامت هي ومنظمة نصرانية حاقدة دعمتها باسم منظمة أنتي بالاكا عام 2014 وبدأت تهاجم بيوت ومحلات المسلمين وتنهبها وتحرقها فأدت إلى قتل الآلاف من المسلمين وتشريد نحو مليون من منازلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم؟

أما تركيا التي حاول ماكرون الزج بها في الموضوع، فهي وفرنسا في حلف واحد، وبالأمس كال لها المديح وتصالح مع رئيسها أردوغان الذي يحرص على تطبيق النظام العلماني المستورد من فرنسا وعلى القوانين الغربية المستوردة من عندكم أيها الغربيون المستعمرون، فعندما قررتم الانسحاب من تركيا أنتم والإنجليز بعد الحرب العالمية الأولى حرصتم على هدم الخلافة وإقامة جمهورية علمانية ديمقراطية تبيح كل محرم، وتركتم عملاء لكم أصبحوا أسرى فكريا وسياسيا لكم، لا يستطيعون الانفكاك من أسركم الفكري والسياسي، ويتحالفون معكم في حلفكم الناتو الصليبي ويحاربون إلى جنبكم.

وأما روسيا، فما زلت يا رئيس فرنسا تتزلف إليها لتوقف حربها في أوكرانيا، وكنت أنت ومن سبقك من رؤساء فرنسا أصدقاء لرئيسها المجرم بوتين، بل تحالفتم معه. ولم تعترضوا عليه وهو يدمر سوريا ويقتل أهلها المسلمين الذين كان لهم توجه سياسي إسلامي لإعادة الخلافة وتطبيق حكم الإسلام، وحتى اليوم أنت وبلدك توافقون على التدخل الروسي ضد المسلمين الساعين لإعادة مجدهم.

وأما الصين فما زالت علاقة فرنسا جيدة معها وعلاقاتها التجارية قوية، ولم تقم بأي عمل لتضغط عليها وهي تضطهد المسلمين في تركستان الشرقية المحتلة.

فكلكم؛ من روسيا إلى الصين، ومن بلدكم فرنسا إلى أمريكا مرورا بكل الدول الأوروبية تعادون ما أطلقتم عليه الإسلام السياسي، وتضطهدون المسلمين في بلادكم وفي البلاد الأخرى، ويلحق بكم أتباعكم المشوهون فكريا والأنظمة التي أسستموها في العالم الإسلامي، فكلها تعادي عودة الإسلام إلى الحكم وتحرص على التبعية للغرب وتطبيق قوانينه والالتزام بدساتيره وتضطهد حملة الدعوة.

إنكم تعنون بالإسلام السياسي عودة الإسلام إلى الحكم، وهذا حق، فالإسلام كله فكر سياسي، فعقيدته روحية سياسية ينبثق عنها نظام للحياة ينظم شؤون الناس كافة فيما يتعلق بدنياهم وآخرتهم. وأنتم تكادون تتفجرون غيظا من سماعكم أو رؤيتكم التزام المسلمين بإسلامهم ورغبتهم في عودته إلى الحكم وتشوقهم إلى إقامة الخلافة، وتشتدون غيظا عندما ترون الناشطين والأحزاب الإسلامية العاملة لنهضة المسلمين وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

بدون الخلافة، لا يمكن لأكبر الجيوش في العالم إنقاذ هذه الأمّة من الأذى

(مترجم)

عمرانة محمد

الخبر:

دمّرت الأمطار الموسمية في باكستان البلاد حيث قتل أكثر من 1000 شخص، ولقي 119 حتفهم في يوم واحد. كانت هناك تقارير عن أشخاص شاركوا في عمليات الإنقاذ الذاتي باستخدام هياكل الأسرّة ومعدات مؤقتة غير مهنية لمحاولة إنقاذ الأرواح. تمّ اختبار قدرة البلدان على التكيف مع ترك الملايين من الناس لتحمل المخاطر وحدهم دون مساعدة. وكانت المساعات الخارجية محدودةً وبطيئةً. وأفاد الآباء أن أطفالهم قد جرفوا حرفياً في الاندفاع المفاجئ بسبب المياه المرتفعة.

وأعرب المسؤول بوزارة الداخلية سلمان صوفي عن يأسه من الحصول على دعم دولي، قائلا: "كانت باكستان تتصارع مع القضايا الاقتصادية، ولكن الآن فقط عندما كنا على وشك التغلب عليها، ضربت كارثة الرياح الموسمية".

وفقاً لتقارير صحيفة داون، أعلن رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف عن منحة قدرها 10 مليارات روبية (45 مليون دولار) لمن يعيشون في إقليم خيبر بختونخوا الأكثر تضرراً.

وقال شريف إن كل أُسرة متضررة من الفيضانات ستحصل على 25 ألف روبية (112 دولاراً) سيتم صرفها في غضون أسبوع. (بي بي سي)

التعليق:

إن الفكرة القائلة بأن الأسرة التي فقدت منزلها بالكامل ومصدر دخلها يمكنها الاستفادة الفعّالة من 112 دولاراً هي دليل على الإجراءات السطحية التي تخدم التقارير الإخبارية بدلاً من ظروف الحياة والموت للأمة. لا يوجد طعام لشرائه في المنطقة مع دمار محلات تجارية بأكملها. إن المشاكل الاقتصادية في باكستان هي نتيجة التّخلي عن النظام الصالح الآمن وهو النظام الاقتصادي الإسلامي. إذا تمّ تطبيق هذا النموذج من الشريعة الإسلامية بالكامل، فلن تكون باكستان على ركبتيها تتسول بطريقة تتعرض فيها للإذلال لطلب المساعدة الخارجية. سيتمّ توحيد موارد البلاد الإسلامية الغنية بشكل صحيح كما كان في الماضي وستكون مجموعة المساعدات الشاملة حيث يتمّ إجلاء المسلمين واستعادة حياتهم بالكامل هي القاعدة. هذه هي وظيفة توفير حقوق الإنسان الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى والتعليم.

إن إلقاء الدولارات في مياه الغرق لا يحلّ أمور الأمة كما أمر الله. باكستان لديها واحد من أكبر الجيوش في العالم وأكثرها تجهيزاً، ولكن مع عدم وجود خليفة فهي مقيّدة بالقوانين العلمانية.

بإذن الله عز وجل ستزول هذه الأوقات الصعبة والمعاناة قريبا، وسيحصل المسلمون على حقوقهم على النحو الذي أمر به الإسلام.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

الأسس الشرعيّة لأجهزة دولة الخلافة: إشكاليّة الدّليل.. (الجزء الثّاني)

كنّا توصّلنا في الجزء الأوّل من هذا المبحث إلى أنّ هناك علاقة جدليّة حيويّة ترابطيّة متينة بين عقيدة الدّولة ومنظومة حكمها وأجهزتها. فالعقيدة الإسلاميّة هي أساس الحكم وأساس الدّولة في الإسلام بحيث يجب أن تتمثّل في كلّ شيء يتعلّق بوجودها وشؤونها ـ دقّ أو جلّ ـ بما في ذلك هيكل أجهزتها: فأجهزة دولة الخلافة مسألة تشريعيّة خاضعة للاجتهاد والاستنباط وهي تشريع واجب الاتّباع وأحكام شرعيّة من أحكام الطّريقة أي كيفيّة دائميّة ووحيدة لتطبيق الشّرع الإسلاميّ بحيث يتعذّر إيجاده في واقع الحياة بدونها..إلاّ أنّنا اصطدمنا بمسألة الدّليل الشّرعيّ من حيث المصدر وقوّة الدّلالة وحجيّتها لاسيّما وأنّ أغلب الأدلّة ظنيّة ـ ثبوتا أو دلالة أو كليهما معا ـ وشبه عالة على السنّة والإجماع دون القرآن الكريم المصدر الرئيسيّ للتّشريع..هذه الوضعيّة جعلت من تلك الأدلّة عصيّة على المخيال الشّعبيّ لسواد المسلمين ومفتوحة على مطاعن الإسلامويّين والعلمانيّين على حدّ السّواء..وممّا يزيد في تعقيد مسألة الاستدلال على أجهزة الدولة الإسلاميّة أنّ الكافر المستعمر وزبانيته ـ لاسيما من بني جلدتنا ـ لم يكتفوا بتضليل العلمانيّين وإقناعهم بأنّ الإسلام مجرّد ديانة روحيّة كهنوتيّة مفصولة عن الحياة قائمة على بعض (التعاليم) الأخلاقيّة والتّعبديّة، بل تمادوا وتجرّؤوا على اقتحام آخر حصن تمترست خلفه الأمّة ـ ألا وهو الإسلاميّون ـ فافترضوا معهم جدلاً بأنّ الإسلام غير مفصول كلّيًا عن الحياة وأنّ الشريعة الإسلاميّة تعالج فعلاً علاقة الإنسان بنفسه وبغيره ولكنّ ذلك ليس على سبيل الإحاطة والشمول والاستقصاء ،وهذا باب مشرع على تلبيس أبالسة الاستعمار وأذنابهم المحليّين من المضلّلين والعملاء والمضبوعين بالثّقافة الغربيّة..

تلبيس إبليس

فقد اعتبروا أنّ كلّ ما يتعلّق بالحكم في الإسلام منطقة فراغ لم ينصّ عليها الشّرع، بل هو ليس أهلاً لذلك ولا مظنّة له ويجب أن نربأ به عن دنس السّياسة..فليس للإسلام طريقة مخصوصة لإيجاده في واقع الحياة، فهو مرن بحيث يمكن أن يستوعبه أي إطار وإن لم يكن من جنسه ويمكن ان يمرّر ويطبّق عبر أي وعاء أو قناة وإن لم تكن منبثقة عن العقيدة الإسلاميّة، وما على المسلمين إلاّ أن يقتبسوا من تجارب الأمم الأخرى دون حرج..أمّا فيما يتعلّق بشكل الدّولة الإسلاميّة وأجهزتها فقد ادّعوا أنّ القرآن والسّنة لم ينُصّا عليها لا تلميحًا ولا تصريحًا: فالرّسول صلّى الله عليه وسلّم لم ينشئ دولة ولم يُقم لها مؤسّسات وإنّما اجتهد وعالج الوضعيّات بما أملاه عليه الواقع والبيئة، وبما هو موجود ومتوفّر ومتاح في جزيرة العرب من أنظمة وإداريّات..من هذا المنطلق فإنّ الأخذ بالسّنة هو الاقتباس من الواقع في كلّ عصر ومصر. كما فعل عمر مع الدّواوين ـ وليس استنساخ ما قام به الرّسول الأكرم في المدينة. ولمزيد التّلبيس والمغالطة عمدوا إلى الأدلّة الشرعيّة يلوون أعناقها فيسكتونها حين تنطق ويستنطقونها بما لا تنطق عساهم يضعفون شحنتها التشريعيّة :ففصلوا بين مصادر التشريع في الاستدلال لتحييد القرآن الكريم ،وعزلوا السّنة وتعاملوا معها باستهانة واستخفاف لإبطال حجيّتها ،ومنهم من جحدها ابتداء وادّعى من باب المزايدة أنّه (مسلم قرآني)..كما أنكروا الإجماع جملةً وتفصيلاً لاسيما والمسألة تكاد تكون عالة على السّنة والإجماع..إزاء هذا الكمّ الهائل من المغالطات، يبقى السّؤال مطروحًا :كيف السّبيل إلى إثبات أن أجهزة الدّولة الإسلاميّة مسألة اجتهاديّة تتعلّق بها أحكام شرعيّة بأدلّتها التّفصيلية..؟؟ وكيف السبيل إلى إقناع المتلقّي ـ الإسلامي قبل العلماني ـ أن تلك الأحكام واجبة الاتّباع تمامًا كأحكام الصّلاة والطّهارة وسائر الأحكام المستهلكة من طرف العامة والسواد..؟؟؟

الأدلّة من الكتاب

رغم أنّ القرآن الكريم هو النّص المرجعي المؤسّس للعقيدة الإسلاميّة وما انبثق عنها من شريعة، إلاّ أنّه لا يسعفنا ـ منفردا معزولا ـ فيما يتعلّق بأجهزة الدّولة الإسلاميّة بما يقطع الشكّ باليقين فيقنع الإسلامي ويكبت العلماني ويرضي المخيال الشعبي :فالأدلّة في الكتاب هي أوّلاً :شحيحة في المسألة قليلة كمًّا بالمقارنة مع السّنة مثلاً وهذا ـ بالنّظر إلى أهمّية المصدر ـ باب مشرع على مطاعن العلمانيّين ،كما أنّ له تأثيرًا نفسيًّا سلبيًّا على العامّة وأنصاف المثقّفين الّذين يعتبرون الدّليل قرآنًا أو لا يكون..وهي ثانيًا: ليست متعلّقة بالأجهزة في حدّ ذاتها بل ببعض تفاصيلها ومواصفاتها وصلاحيّاتها وشروط القائمين عليها: كالبيعة وشروط الانعقاد بالنّسبة لجهاز الخليفة ،وكحرمة التجسّس على المسلمين وحدّ الحرابة بالنّسبة لجهاز الأمن الدّاخلي ،وكشرط الإسلام بالنسبة لجهاز وزير التنفيذ، وكوجوب التدريب على الجنديّة بالنسبة لجهاز أمير الجهاد ،وكعدم صلاحيّة التشريع بالنسبة لجهاز مجلس الأمّة.. وهي ثالثًا: ليست صريحة قطعيّة في التدليل على المسألة، فليس هناك نصّ قرآني قطعي الدّلالة ينصّ صراحة وبشكل مباشر على أحد الأجهزة المتعلّقة بالدّولة أو يعدّدها بأسمائها، فالنّصوص القرآنية المتعلّقة بالمسألة ـ على قلّتها ـ جاءت بصيغة العموم (عامّة ـ مجملة ـ مطلقة) ،كما أنّ الأحكام فيها لم ترد صراحة ،بل وردت دلالة أو استنباطًا :مثل الاستدلال على جهاز الإعلام بقوله تعالى (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به..) أو الاستدلال على دائرة الصناعة بقوله تعالى (وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة) أو الاستدلال على أجرة الإداري وجواز كونه غير مسلم من عموم دليل الإجارة وإطلاقه في قوله تعالى (فإن أرضعن لكم فآتوهنّ أجورهنّ) أو الاستدلال على قضاء المظالم بقوله تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرّسول)..

حجيّة الكتاب

بل إنّ معظم الأجهزة الإداريّة خاصّة ثبتت بدلالة الالتزام والاقتضاء ،أي أنّ القرآن الكريم نصّ على أصولها فتكون فروعها داخلة في حكم الأصل :فقوله تعالى (وآتوا الزّكاة) يدلّ بدلالة الالتزام على إباحة وضع الأساليب والأجهزة الإداريّة التي تُجمع بها الزّكاة أو تحفظ أو تدوّن أو تُحصى..وكذلك فإنّ أدلّة وجوب الجهاد والإعداد وإرهاب العدوّ تدلّ بدلالة الالتزام على وجوب إقامة المصانع الحربيّة. إلاّ أنّ كلّ هذا وغيره لا يقلّل من قيمة القرآن الكريم ومكانته في الاستدلال على المسألة ،وليس فيه استنقاص من الأدلّة القرآنيّة ولا حطّ من شحنتها الدلاليّة ،بل كلّ ذلك لا يعدو أن يكون نتائج طبيعيّة وظواهر منطقيّة بالنّظر إلى طبيعة المسألة وواقع القرآن الكريم :فمسألة الأجهزة من الدّقائق والجزئيّات التي تتكفّل السّنة في العادة ببيانها وتفصيلها لكثرة نصوصها وتعدّد مسائلها وتنزّلها على الوقائع الجارية ،بينما الأصل في نصوص القرآن الكريم أن تكون في شكل أصول وكلّيات وأحكام عامّة عميقة المعاني عامّة المقاصد متّسعة لاستنباط عدّة أحكام وللانطباق على مسائل كثيرة..فاقتران القرآن بالسّنة ـ في سياق الأدلّة الشرعيّة عمومًا وأدلّة الأجهزة خصوصًا ـ أمر وظيفي حيوي ،والفصل بين مصادر التشريع في الاستدلال يفضي عمليّا إلى تعطيل طاقة القرآن الكريم ورفع القداسة عمّا دونه..كما أنّ ورود الدّليل بصيغة غير صريحة لا يقلّل من قيمته ولا من شحنته الدلاليّة ما دام الأصل مأمونًا (ثبوت القرآن الكريم وحجّيته) :فالظنّي ليس معناه النسبي بل هو ممّا يفيده النصّ ولكن ليس على سبيل القطع واليقين ،فالنسبي ناقص وهو في دائرة الخطأ أمّا الظنّي فهو في دائرة الصّواب ناهيك وأن الاستدلال به في الأحكام الشّرعيّة جائز شرعا..

الأدلّة من الإجماع

يعتبر الإجماع بلا منازع الحلقة الأضعف ضمن المصادر المعتمدة للاستدلال على أجهزة دولة الخلافة: فهو مسألة خلافيّة قديما وحديثا ومرمى لسهام الجميع ـ إسلاميّين وعلمانيّين ـ وباب مشرع على المطاعن والتلبيس.. فقد اختُلِف في حدّه وتعريفه هل هو إجماع (الصحابة ـ العلماء ـ أهل الحل والعقد ـ أهل المدينة ـ الأمة ـ العترة)..واختُلِف في واقعه ومجاله وصلاحيّاته هل هو رأي الصحابي أم اجتهاده وهل ينشئ شرعا أم يخبر بشرع..واختُلِف في حجّيته هل هو وحي وبالتالي مصدر تشريع أم لا..واعتُمِد قناة لجملة من المغالطات لعلّ أفظعها الادّعاء بأنّ الصحابة يشرّعون حتى أنهم أضافوا في العبادات (قصة عمر مع التراويح) وخالفوا الرسول في تقسيم الغنائم (سواد العراق).. أمّا فيما يتعلّق بموضوع بحثنا، فالإجماع ـ معزولا منفردا ـ ليس له ظاهريًا وزن ولا ثقل كبير في الاستدلال على المسألة :فالأدلّة فيه شحيحة نادرة أقلّ كمّا حتى من أدلّة القرآن الكريم ،وقد تلتبس في كثير من الأحيان بالسنّة أو رأي الصحابي واجتهاده بحيث تشترك غالبا وتتداخل في تفاصيل الحكم الواحد (جواز أخذ الرزق على القضاء ـ جواز عرض تبنّيات الخليفة على مجلس الأمة)..وهي إلى ذلك كلّه ليست متعلّقة مباشرة بالأجهزة في حدّ ذاتها ،بل ببعض دقائقها ومواصفاتها وآلياتها وصلاحيّاتها وما يجوز فيها وما لا يجوز..من قبيل لقب الخليفة، أو تقديم واجب نصب الخليفة على واجب دفن الميّت، أو طريقة نصب الخليفة ،أو حصر المرشّحين للخلافة، أو عدم تحديد مدّة الخلافة ،أو المدّة التي يُمهل فيها المسلمون لتنصيب خليفة، أو كون تبنّي الأحكام الشّرعيّة من صلاحيّات الخليفة، أو جواز عرض ما يتبنّاه الخليفة من أحكام على مجلس الأمّة ،أو جواز أخذ الرّزق على القضاء ،أو استنابة الخليفة في تعيين القضاة ،أو جواز تعيين أمير مؤقّت، أو بعض صلاحيّات معاون التفويض وأمير الجيش..فالإجماع منعقد في الواقع حول بعض تفاصيل الأحكام الثّابتة بطريق السنّة ،وهو لا ينشئ شرعا بقدر ما يخبر بشرع ويكشف عن دليل :بمعنى أنّ الصحابة رووا حديثا بفعلهم دون أن يرووه نصّا فنقلوا الحكم ولم ينقلوا دليله ،وبالمحصلة يكون الإجماع راجعا إلى السنّة..فإذا أضفنا إلى كلّ ذلك أنّ هذه النصوص ـ على قلّتها كمّا وأهمّية ـ قطعيّة إجمالا ثابتة بالتواتر،جاز لنا أن نعتبر الإجماع آلية من آليات إثبات السنّة وتبيانها وتفصيلها وتأكيدها وتقوية حجّيتها في إطار التكامل بين مصادر التشريع: فالقرآن يؤسّس للأصول والكلّيات والعموميّات ،والسنّة تبيّن وتوضّح وتفصّل،والإجماع يثبت ويؤكّد ويؤشّر..

ثائر أحمد سلامة

الصندوق الأسود للفكر الغربي

1. خامساً: مأزق العجز عن وضع مقاييس للسلوك والعلاقات، يصلح أرضية لسن التشريعات:

انطلق النظام الديمقراطي – العلماني من منطلق مادي بحت، قاطعا العلاقة بما وراء الطبيعة:

1. فقطع أواصر الحبل السُّرِّيّ بين الأحكام والأفكار وبين مفاهيم «الخير والشر» و «الحسن والقبح» و «الثواب والعقاب»؛ ومفاهيم الخير والشر ليست مفاهيم مادية، ولا يقع الحس عليها لقياسها أو إخضاعها للتجربة، وبالتالي «فالضمير الأخلاقي» أو «الإنساني» مفاهيم غير مادية، فكيف ستبحثها العلمانية وتؤسس عليها مرجعية للسلوك لوصفه بالأخلاقي؟

2. وزاد الطين بِلَّةً قطع العلاقة بين الأحكام وبين أي مرجعية دينية أو عَرفية أو خلقية ليضمن «المحايدة»، وبالتالي قطع الصلة بين الأحكام وبين القيم التي يراد تحقيقها منها (إلا القيمة المادية النفعية البحتة، والتي فشل أيضا في تحديد ضوابطها، والتي دفعت للتأسيس لتحقيق الملذات والرفاهية، والتحرر كأساس لتقييم نمط العيش).

3. إذ إنهم بدلا من أن يضعوا القواعد الأخلاقية سياجا، نظروا في عواقب الأفعال، فقاسوا السلوك من خلال عواقبه ونتائجه، فالفعل حسن إن جر نتيجة حسنة، ولكننا بحاجة لميزان نعرف معه أن النتيجة حسنة على الحقيقة؟ فاكتفوا بالنفعية (Utilitarianism) المادية؛ الأساس الذي بنت عليه الحضارة الغربية مفهوم السعادة، والتي ارتبطت بها فكرة اللذة (Hedonism) الحسية، وفكرة الرفاهية (Welfare) كمقاييس غائية، لكننا نعلم أن التبرير النفعي البراغماتي للأخلاق يفقد الأخلاق قيمتها، والنفع والضرر متقلبان، فالفعل نفسه يجر منفعة لشخص وضررا للآخر، أو نفعا حينا وضررا حينا آخر، أو نفعا آنيا يعقبه ضرر، فلا يمكن أن تصلح النفعية أساسا لاختيار النظام الأخلاقي الذي سيسود المجتمع، إذ ستصبح مفاضلة أي نظام أخلاقي على آخر مسألة عشوائية لا يمكن الدفاع عنها.

4. فغابت كل المقاييس المرجعية التي يمكن أن تتسلط على الأحكام لضبطها، فلم يعد بالإمكان إصدار أي حكم، ولا إيجاد أي قيم مجتمعية جراء تطبيق الأحكام.

5. لذلك كان من الطبيعي أن نرى التحولات الفكرية العلمانية: تبدأ بمركزية الإنسان؛ سيد الكون، أو تأليه الإنسان وخضوع الطبيعة له، لتتحول إلى مركزية الطبيعة؛ وإذعان الإنسان لها ولقوانينها ولحتمياتها، ثم إسقاط فكرة المركزية، في عالم يسقط في قبضة الصيرورة، وتغييب الإنسان وتفكيكه وتقويضه على أساس تحويل المركزية للسوق الحرة، بعد نزع القداسة عن الطبيعة وعن الإنسان وتحويلهما إلى مادة استعمالية يوظفها القوي لحسابه، وأن نلاحظ تفكك الدلالات أو تعددها أو تفلتها من الحدود والقيود، الأمر المفضي إلى هلامية المعرفة ونسبيتها.

6. والمفضي إلى قيام الأفكار على أساس الصراع الداروني بين الإنسان والإنسان على شكل صور منها بين القوي والضعيف (الاستعمار من قبل من لهم الحق فيه، والمستَعْمَرين المتكيِّفِينَ) أو بصورة عنصرية تكرس تفاوت البشر، أو الصراع بين الإنسان والطبيعة.

7. لا يوجد سلطة في العلمانية لتحقيق أو إنتاج الأخلاق، ففي ظل غياب وتغييب الدين، فإن كل شيء مباح، ولا توجد معايير فكرية تبين القيمة الخلقية، أو تنتجها، لقد خلت العلمانية من تفسير لماذا يجب عليك أن تفعل هذا أو تترك فعل هذا، وخلت من معايير تبين لنا ما هو الخير وما هو الشر، وخلت أيضا من وضع نظرية قيمية تتخذ مقاييس لأفعال الإنسان،

8. فشل النظام الغربي في وضع المقاييس المعيارية المرجعية الضامنة لصحة القوانين، والتي تظهر قدرتها على حل المشاكل، وتحديد المصلحة العامة، خصوصا في ظل انعدام القواعد العقدية أو الفكرية التي يعول عليها في معرفة الحق من الباطل، والخير من الشر.

9. فمسألة الحق والصواب من المصطلحات الأخلاقية المبنية على الدين والمبادئ والقيم أو التقاليد، وليست مصطلحات علمية أو منطقية تثبت بالأدلة والمنطق. فمن الممكن للأغلبية أن تتخذ قرارا «رسميا»، من خلال عملية سياسية منظمة، ويكون القرار ضارا بآخرين من أفرادٍ وأقلياتٍ كثيرةً على أسس عرقية، أو مذهبية، أو جنسية، أو فكرية.

10. وفشل النظام الغربي أيضا في ضمانة تلك المقاييس المعيارية لتحقيق الأحكام والتشريعات لمجموعة من القيم الاجتماعية التي يراد أن تسود المجتمع على صورة أعراف مقبولة (مقاصد تشريعية).

11. وفي ظل غياب القواعد المنطقية العقلانية التي تحدد الغايات المجتمعية خارج إطار الاختيار الفردي، ذلك الاختيار القائم على تحقيق مصالح الفرد الآنية ورغباته، الأمر الذي لا يضمن تجانس هذه الخيارات الفردية مع السلوك الاجتماعي للأفراد، ولا يضمن الإبقاء على وحدة الجماعة وعلى أمنها.

12. وحيث أنه من المستحيل أن تجمع أو تجتمع غايات الأفراد على حلول واحدة تمثلها أو تمثل أغلبيتها، في نطاق تشعب المشاكل وتشعب الأفكار التي يمكن أن تحل بها تلك المشاكل وتنوعها، فإن الشُّقَّةَ والبَوْنَ سيتسعان ما بين المصالح الفردية والمصالح العامة التي تستنبط منها أو تستثنى منها -بحسب تنظيرهم للإرادة العامة-.

13. وعَوَّل النظام الغربي على أن قرارات الأغلبية تعد أخلاقيا صحيحة، دون مسوغ عقلي لذلك التعويل، فأضفى على الشعب (أو على نواب الشعب أو أغلبيته النيابية) صفة العصمة من الخطأ، دونما مبررات لما يريد الشعب أو تريده تلك الأغلبية النيابية، على الرغم من أن النتائج الواقعية لديهم أثبتت حاجة تلك القرارات للتغيير والانتقال من النقيض للنقيض، فأصبح المجتمع حقلا للتجارب. فالغالبية ليست دائما على حق، والكثرة العددية لا تُشكّل ضماناً أكيداً للحقيقة والمصلحة والخير العام.

14. بدراسة مبدأ سيادة الأمة نجد أنه ليس من أهدافه ضمان وكفالة منع الاستبداد أو الاستئثار بالسلطة، ولا وضع قيود أو حدود على السلطات، ولا تترتب أي من النتائج تلك على ذلك المبدأ حين تطبيقه، بل إنه يشكل خطرا على الحريات والحقوق الفردية التي ستصبح رهينة إرادة أغلبية مجلس النواب (البرلمان).

قانون الطفل مسموم

المهندس عمر محمد

الخبر:

قال وزير الدولة الأردنية لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة فيصل الشبول، إن مشروع قانون حقوق الطفل موجود في عهدة مجلس النواب وله الحق في تعديل أو حذف بعض المواد، إضافة إلى حقه في التصويت النهائي على القانون برمته.

وأكد الشبول أن الحكومة لا تفكر في سحب مشروع القانون، وستدافع عنه تحت قبة البرلمان من خلال النقاش مع أعضاء المجلس.

وأشار إلى وجود محاولات لـ"شيطنة" مشروع قانون حقوق الطفل، وادعاء تعارضه مع قيمنا وعاداتنا، والتلميح أن القانون ضد الأسرة والدين، مؤكدا أن دين الدولة هو الإسلام ونحن دولة عربية والأسرة هي نواة المجتمع بحسب الدستور الأردني. (قناة رؤيا)

التعليق:

هل في الإسلام فراغ تشريعي يا حكومة النظام، حتى نستورد نفايات الغرب، فيما يتعلق بتنظيم شؤون الطفل؟! والسؤال ليس حصراً عن شؤون الطفل، بل هو موجه لكامل قوانين بلادنا التي هي قوانين وضعية، منبثقة عن وجهة النظر الغربية العلمانية القائمة على جعل التشريع بيد البشر.

فإن كان الجواب عند من يريد فرض هذا القانون، نعم! فهذا كفر صريح، مخالف لما هو معلوم من الدين بالضرورة! قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾. وقال رب العزة: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾.

وإن كان الجواب لا، فما الحاجة إذن لاستيراد هكذا قانون، وأنتم تدعون كذباً وبهتاناً عدم مخالفته لديننا؟!

وكلامك أيها الوزير أن دين الدولة هو الإسلام، هو حجة عليك وليست لك؛ فأين جعل الإسلام المرجعية في تشريع الأحكام، وأنتم الذين تتخذون من الأمم المتحدة ومنظماتها إلهاً يُعبد من دون الله؟!

إن معاهدة حقوق الطفل ليست فقط تخالف الإسلام، بل هي دين جديد يحدد الحقوق والواجبات، والصواب والخطأ، فبأي حق يأتي هؤلاء ليعلمونا دينهم، ونحن عباد مكرمون لرب عزيز؟!

قولوها صراحة، إن الغرب المستعمر الذي ينهب ثروات البلاد ويستعبد العباد، ولم تنبس ألسنتكم ببنت شفة تجاه ما يفعله من استعمار ثقافي واقتصادي وسياسي، ثم يأتي ليقدم لكم الفتات من منح وقروض ربوية، ليس هو لسواد عيونكم، وإنما ليرهن إرادتكم السياسية به؛ فتنفذوا بكلِّ سمع وطاعة أجنداته التي يسعى لفرضها بالقوة على بلادنا، وليس آخرها اتفاقية سيداو، واتفاقية "القضاء" على الطفل.

ويبدو أنه ضاق ذرعاً، بآخر ما تبقى من الإسلام في بلادنا (ما يسمى بقوانين الأحوال الشخصية)، وأصبحت الأسرة المسلمة التي تحفظ بنيان المجتمع، الشوكة الأخيرة التي يسعى لانتزاعها من حلقه، فانسعر بكل قواه لتدميرها؛ حتى يُحقق ما يصبو له من تفكيك مجتمعاتنا، والقضاء على ما تحمله من بقايا أفكار ومشاعر إسلامية.

فالشذوذ عن الفطرة، وتضخيم اللذة، والسعار الجنسي، والانحطاط الأخلاقي، والتفكك المجتمعي، والفردانية، وغيرها من الأمراض التي تعاني منها الشعوب الغربية، هو ما ينتظر أبناءنا في المستقبل، إن لم نقف في وجه مخططاته التي يسعى لتمريرها بأيدي عملائه في بلادنا، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً﴾.

إعداد وتنسيق / الأستاذ محمد أحمد النادي

إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي (ح 12)

المنفعة في المبدأ الرأسمالي: شرح وتبسيط الشيخ فتحي سليم

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ, وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ, وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ, المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ, الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ, وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ الأَطهَارِ الأمجَادِ, الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإِسلامِ فِي الحُكمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ, فَاجْعَلْنَا اللَّهُمَّ مَعَهُمْ, وَاحشُرْنَا فِي زُمرَتِهِمْ يَومَ يَقُومُ الأَشْهَادُ يَومَ التَّنَادِ, يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: نُتَابِعُ مَعَكُمْ سِلْسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنا إِرْوَاءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي وَمَعَ الحَلْقَةِ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ نُتَابِعُ فِيهَا استِعرَاضَنَا مَا جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي (صَفْحَة 19) لِلعَالِمِ وَالمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيخ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبهَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَحَدِيثُنَا عَنْ قَوَانِينِ المَنفَعَةِ فِي المَبدَأ الرَّأسمَالِيِّ. نَقُولُ وَبِاللهِ التَّوفِيقُ:

يَقُولُ عَالِمُنَا الجَلِيلُ الشَّيخُ فَتْحِي سَلِيمْ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي شَرْحِ وَتَبسِيطِ مُقَدِّمَةِ كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِيِّ فِي الإِسلامِ: «عِندَهُمْ تَعبِيرَاتٌ مِثلُ: (المَنفَعَةِ الحَدِّيةِ الهَامِشِيَّةِ) و(المَنفَعَةِ الكَامِلَةِ) و(القِيمَةِ الكُلِّيةِ) ثُمَّ (المَنفَعَةِ الفَردِيَّةِ) و(المَنفَعَةِ الجَمَاعِيَّةِ).

المَنفَعَةُ هِيَ: خَاصَّةٌ فِي المَالِ تُزِيلُ الإِحسَاسَ بِالأَلَمِ، أو تُوَلِّدُ الإِحسَاسَ بِاللَّذَّةِ، أو تُوجِدُ طُرُوفًا لازِمَةً لِحُدُوثِ هَذِهِ النَّتَائِجِ. أو هِيَ بِتَعبِيرٍ آخَرَ: قُدرَةُ الشَّيءِ عَلَى إِشبَاعِ الحَاجَةِ. فَهِيَ عَلاقَةٌ بَينَ المَالِ وَالحَاجَةِ. فَالمَنفَعَةُ تَتَوَلَّدُ مَعَ الحَاجَةِ، وَتَنتَفِي بِانتِفَائِهَا. وَهِيَ عَلاقَةٌ يُدرِكُهَا الفَردُ، تَخضَعُ لِتَقدِيرِهِ, وَتَتَوَقَّفُ عَلَى دَرَجَةِ حِرْمَانِ الشَّخصِ وَقْتَ الاستِعْمَالِ، فَتَزدَادُ بِازدِيَادِ الحِرْمَانِ، وَتَنقُصُ بِنُقصَانِهِ، أي أَنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى أَهَمِّيةِ الحَاجَةِ بِالنِّسبَةِ لِلشَّخْصِ.

إِنَّ تَقدِيرَ الحَاجَةِ يَختَلِفُ مِنْ شَخصٍ إِلَى آخَرَ، تَبَعًا لِلظُّرُوفِ الاجتِمَاعِيَّةِ وَالعَادَاتِ وَالثَّقَافَةِ. وَلَكِنْ لا نَنفِي أَنَّ لِلمُجتَمَعِ دَورًا فِي تَكوِينِ تَصَوُّرِ الفَردِ لِلمَنفَعَةِ. يُعَبِّرُونَ عَنهَا بِـ (قِيمَةِ الاستِعمَالِ) أو (مَنفَعَةِ الاستِهلاكِ) - وَذَلِكَ حِينَمَا تَكُونُ بِصَدَدِ المُقَابَلَةِ بَينَهَا وَبَينَ (قِيمَةِ الاستِبدَالِ) - وَعِندَئِذٍ استَعَاضُوا بِذَلِكَ بِتَعبِيرِ (المَنفَعَةِ). وَيَكفِي أَنْ يَكُونَ المَالُ مَرغُوبًا فِيهِ لِقِيَامِ المَنفَعَةِ، بِصَرفِ النَّظَرِ عَنْ كَونِهَا مُتَّفِقَةً مَعَ الأَخلاقِ وَالصِّحَّةِ، أَو غَيرَ مُتَّفِقَةٍ مَعَ الأَخلاقِ وَالصِّحَّةِ، وَلا يُؤَثِّرُ عَدَمُ الاتِّفَاقِ هَذَا فِي تَكوِينِ القِيمَةِ عِندَهُمْ. وَقَد تَكُونُ المَنفَعَةُ مُبَاشِرَةً، وَهِيَ التِي تَحصُلُ مِنْ سِلَعِ الاستِهلاكِ، كَمَا قَد تَكُونُ غَيرَ مُبَاشِرَةٍ، وَهِيَ التِي تَحصُلُ عَلَيهَا مِنْ سِلَعِ الإِنتَاجِ أَيْ مِنَ السِّلَعِ الوَسِيطَةِ كَالمُنشَآتِ وَالآلاتِ وَالأَموَالِ غَيرِ المُبَاشِرَةِ مِثلُ: السَّنَدَاتِ». وَيَجدُرُ بِنَا قَبلَ الحَدِيثِ عَنْ قَوَانِينِ المَنفَعَةِ فِي المَبدَأ الرَّأسمَالِيِّ أَنْ نُوَضِّحَ المَقصُودَ بِالمُصطَلَحَينِ الآتِيَينِ وَهُمَا: المَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ, وَالمَنفَعَةُ الحَدِّيَّةُ:

المَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ: هِيَ مَجمُوعُ المَنَافِعِ التِي يَحصُلُ عَلَيهَا المُستَهلِكُ مِنْ جَمِيعِ الوِحْدَاتِ المُستَهلَكَةِ. فَإِذَا أَكَلَ الفَردُ خَمْسَةَ أَرْغِفَةٍ فِي اليَومِ, فَإِنَّ المَنفَعَةَ الكُلِّيَّةَ هِيَ مَجْمُوعُ المَنَافِعِ التِي يَحصُلُ عَلَيهَا مِنْ هَذِهِ الأَرغِفَةِ الخَمْسَةِ.

المنفعة الحدية: قِيمَةُ مَنفَعَةِ الشَّيءِ تَتَلَخَّصُ فِي أَنَّ (قِيمَةَ مَنفَعَةِ أَيَّةِ وِحْدَةٍ مِنْ شَيءٍ وَاحِدٍ تُقَدَّرُ بِمَنفَعَتِهِ النِّهَائِيَّةِ، أي بِمَنفَعَةِ الوِحْدَةِ التِي تُشبِعُ أَضعَفَ الحَاجَاتِ)، وَهَذَا مَا سَمَّوهُ نَظَرِيَّةَ (المَنفَعَةِ النِّهَائِيَّةِ أَوِ الحَدِّيةِ). أي أَنَّ المَنفَعَةَ لا تُقَدَّرُ بِحَسَبِ وُجْهَةِ نَظَرِ المُنتِجِ، فَتُقَدَّرَ بِتَكَالِيفِ إِنتَاجِهَا؛ لأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ قَدْ رُوعِيَتْ فِيهَا وُجْهَةُ نَظَرِ العَرْضِ فَقَطْ دُونَ الطَّلَبِ، وَلا تُقَدَّرُ بِحَسَبِ وُجْهَةِ نَظَرِ المُستَهلِكِ، فَتُقَدَّرَ بِمِقْدَارِ مَا فِيهَا مِنْ مَنفَعَةٍ، وَمِنْ شُعُورٍ بِالحَاجَةِ إِلَى هَذِهِ المَنفَعَةِ، مَعَ مُلاحَظَةِ عَامِلِ النُّدرَةِ؛ لأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ رُوعِيَتْ فِيهَا وُجهَةُ نَظَرِ الطَّلَبِ فَقَط دُونَ العَرْضِ. وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تُرَاعَى فِيهَا وُجْهَةُ نَظَرِ العَرْضِ وَالطَّلَبِ مَعاً, فَتُؤخَذُ مَنفَعَتُهَا عِندَ آخِرِ حَدٍّ تُشبَعُ فِيهِ الحَاجَةُ - عِندَ آخِرِ حَدٍّ مِنْ إِشبَاعِهَا, أَي تُؤخَذُ قِيمَةُ الرَّغِيفِ عِندَ آخِرِ الجُوعِ لا عِندَ أَوَّلِهِ, وَفِي وَقْتِ تَوَفُّرِ الخُبزِ عَادِياً فِي السُّوقِ, لا فِي وَقْتِ نُدرَتِهِ. هَذِهِ هِيَ قِيمَةُ المَنفَعَةِ.

وَقَبلَ أَنْ نُوَدِّعَكُمْ احبتنا الكِرَامَ نُذَكِّرُكُمْ بِأَبرَزِ الأَفكَارِ التِي تَنَاوَلَهَا مَوضُوعُنَا لِهَذَا اليَومِ:

1- المَنفَعَةُ: هِيَ خَاصَّةٌ فِي المَالِ تُزِيلُ الإِحسَاسَ بِالأَلَمِ، أو تُوَلِّدُ الإِحسَاسَ بِاللَّذَّةِ. أو هِيَ قُدرَةُ الشَّيءِ عَلَى إِشبَاعِ الحَاجَةِ.

2- المَنفَعَةُ الكُلِّيَّةُ: هِيَ مَجمُوعُ المَنَافِعِ التِي يَحصُلُ عَلَيهَا المُستَهلِكُ مِنْ جَمِيعِ الوِحْدَاتِ المُستَهلَكَةِ.

3- المنفعة الحدية: قِيمَةُ مَنفَعَةِ أَيَّةِ وِحْدَةٍ مِنْ شَيءٍ وَاحِدٍ تُقَدَّرُ بِمَنفَعَتِهِ النِّهَائِيَّةِ، أي بِمَنفَعَةِ الوِحْدَةِ التِي تُشبِعُ أَضعَفَ الحَاجَاتِ.

أيها المؤمنون:

نَكتَفِي بِهذا القَدْرِ فِي هَذِهِ الحَلْقَةِ, وَلِلحَدِيثِ بَقِيَّةٌ, مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الحَلْقَةِ القَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى, فَإِلَى ذَلِكَ الحِينِ وَإِلَى أَنْ نَلْقَاكُمْ وَدَائِماً, نَترُكُكُم فِي عِنايَةِ اللهِ وحفظِهِ وأمنِهِ, سَائِلِينَ المَولَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَن يُعِزَّنَا بِالإِسلامِ, وَأَنْ يُعِزَّ الإِسلامَ بِنَا, وَأَن يُكرِمَنَا بِنَصرِهِ, وَأَن يُقِرَّ أَعيُنَنَا بِقِيَامِ دَولَةِ الخِلافَةِ على منهاج النبوة فِي القَرِيبِ العَاجِلِ, وَأَن يَجعَلَنَا مِن جُنُودِهَا وَشُهُودِهَا وَشُهَدَائِهَا, إِنهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيهِ. نَشكُرُكُم, وَالسَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه.

أحاديث نبويّة... مبشرات بالنصر وقيام الأمر والظهور... إلى يوم الدين

- عَنْ ثوبان قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ زَوى- أي قرَّب وصغَّر- لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ الاحمر والابيض" رواه مسلم. في الحديث وعد وبشرى بأن الإسلام غالب يملا الارض قسطا وعدلا ويعلو في الآفاق، ويصل إلى الشرق والغرب، وتناله الكنوز والخزائن.

- عَنْ ثوبان رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ" رواه مسلم. وفيه تطمين للمسلم بأنه لن يخلو زمان من وجود طائفة قائمة على الحق، صابرة عليه، تقارع أهل الباطل، ظاهرة به... وفيه ترغيب للمسلم أن يكون معها. وكأن الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث يعيش مع المسلمين في هذه الفترة ويدفع المسلمين إلى نصرتها.

- عن خباب رضي الله عنه في حديث شكواه لرسول الله، وفيه قال صلى الله عليه وسلم: "وَاللَّهِ لَيُتِمَّنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وإلى حَضْرَمَوْتَ، مَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى وَالذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تستعجلون" رواه البخاري. وفيه أن دين الله الحق غالب، وسيتمُّ الله فيه أمره بالنصر، وسيبسط له في الارض، وسينشر الامن في ربوعه حتى لا يخاف أحد من أهله على نفسه. وفيه دعوة للمسلمين للصبر والتحمُّل، وعدم استعجال النصر أو استبطاؤه؛ فإن النصر آتٍ والعاقبة للمتقين.

- عَنْ تميم الداري رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: "لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مدر ولَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِعِزِّ عَزِيزٍ، أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ" رواه أحمد. وَكَانَ تَمِيمٌ الدَّارِيُّ يَقُولُ: قَدْ عَرَفْتُ ذَلِكَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، لَقَدْ أَصَابَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمُ الْخَيْرَ وَالشَّرَفَ وَالْعِزَّ، وَلَقَدْ أَصَابَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ كَافِرًا الذُّلَّ وَالصَّغَارَ وَالْجِزْيَةَ. في الحديث إخبار عن توسُّع الإسلام حتى يصل إلى بلدان تكون في نهار بينما أخرى تكون في ليل وهذا يشير إلى عمومه الكرة الأرضية. وهذا الحديث كان بشرى للصحابي تميم الداري، وهو بشرى لكل مسلم مؤمن بالغيب من بعده.

- عَنْ أُبي بن كعب رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «بَشِّرْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بالسَّناء والرِّفْعَةِ، وَالدِّينِ، وَالنَّصْرِ، وَالتَّمْكِينِ فِي الْأَرْضِ» رواه أحمد. في الحديث: تبشير صريح بنصر الله لهذه الامة وتمكينها، وظهورها على أعدائها المختلفين، وأنها في محل عال من السناء وعلو القدر والمكانة وحسن العاقبة، ويشير هذا إلى أن موقعها الدولي بين الول يكون هو الاعلى.

....من مجلة الوعي

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس:71345950
press@attahrir.info

STAG